**أهمية تكامل معادلة الشعب والجيش والمقاومة للأمن القومي اللبناني (الدكتور علي مطر)**

|  |
| --- |
| المقدمة..................................................................................................2 |
| المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي وتطوره في التنظيم الدولي............................ ................3 |
| المطلب الأول: النظريات التي عالجت مفهوم الأمن وأركانه.................................... ...........3 |
| الفرع الأول: النظريات التي عالجت مفهوم الأمن......................................................... 3 |
| الفرع الثاني: أركان الأمن................................................................................5 |
| أولاً: الركن السياسي.............................................................................. ......5 |
| ثانياً: الركن الاقتصادي........................................................................... ......7 |
| ثالثاً: الركن العسكري............................................................................ .......8 |
| المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي ومستوياته في إطار الدولة................................... .......9 |
| الفرع الأول: تعريف الأمن القومي................................................................ ......9 |
| الفرع الثاني: مستويات الأمن القومي.............................................................. .....10 |
| أولاً: أمن الفرد................................................................................... .....11 |
| ثانياً: أمن الوطن...................................................................................... 11 |
| ثالثاً: الأمن القُطري والجماعي.................................................................. .......12 |
| المبحث الثاني: معادلة الجيش والشعب والمقاومة حافظة للأمن اللبناني...................................13 |
| المطلب الأول: الحروب على لبنان وثلاثية الشعب والجيش والمقاومة....................................13 |
| الفرع الأول: حرب تموز 1993 وعملية عناقيد الغضب..................................................13 |
| الفرع الثاني: الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان العام 2000................................................16 |
| الفرع الثالث: الحرب بالوكالة على لبنان في العام 2006................................................17 |
| المطلب الثاني: الحرب على الإرهاب وتثبيت المعادلة الثلاثية............................................23 |
| الفرع الأول: دخول التنظيمات المتطرفة إلى لبنان........................................................23 |
| الفرع الثاني: انعكاسات عمليات التّنيظمات المتطرّفة في لبنان............................................25 |
| المطلب الثالث: حفظ الثروة النفطية......................................................................28 |
| الخاتمة.................................................................................................30 |
| المراجع.................................................................................................32 |

**المقدمة**

تنعكس التغيرات التي يشهدها النظام الدولي باستمرار على النظام الإقليمي العربي الذي يتأثر بما يجري على الساحة الدولية، حيث تؤدي هذه التغييرات إلى تهشيم بعض أركانه وقدراته وتؤثر في مقدرته على اتخاذ قرارات مستقلة، خصوصاً أمام تنافر مصالح دوله. فالدول العربية فضلاً عن أنها لم تستطع حلّ النزاعات والخلافات في ما بينها، لم تعمل جدياً على حفظ أمنها القومي كدول مستقلة بعيداً عن التدخلات الخارجية.

في 22 مارس/ آذار 1945 نشأت جامعة الدول العربية، في مرحلة وإن كانت جداً خطيرة إلا أن المرحلة التي مر بها الوطن العربي منذ 2011، لا تقل أهمية وخطورة، نتيجة انتشار قتل وعنف وتطرف ليس لها مثيل في العصر الحديث إلا بما قام به الكيان الإسرائيلي من مجازر بحق الشعوب العربية.

في لبنان وعلى الرغم من كل ما حصل له من أزمات وعلى رأسها الاجتياح الإسرائيلي، إلا أن هناك من كان مدركاً لأهمية العمل من أجل تحريره وحفظ أمنه واستقلاله وسيادته، وهذا ما حصل من خلال تحرير المقاومة لجنوب لبنان عام 2000، ومن ثم التلاحم الوطني الكبير بين الجيش والمقاومة إلى جانب الاحتضان الشعبي الكبير لهما في عدوان تموز 2006، وهو ما أدى إلى ولادة ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، ومن ثم من خلال تثبيت هذه المعادلة في القتال جنباً إلى جنب لتحرير الجرود اللبنانية من الجماعات الإرهابية.

هذه الظاهرة الوطنية الجديرة بالدراسة، سوف نبحث في أهميتها وكيفية إنعكاسها على حفظ البلاد وحمايتها، في مواجهة التحديات والتهديدات التي يتعرض لها الوطن، حيث نجيب على إشكالية أساسية تتمحور حول مدى أهمية هذه المعادلة، وإنعكاساتها الاستراتيجية على حماية لبنان في وجه العدوين الإسرائيلي والتكفيري، وللإجابة عن هذه الإشكالية سوف نلجأ إلى الحديث عن المعارك التي خاضها لبنان في وجه العدو الإسرائيلي منذ التسعينيات حتى عدوان تموز 2006، ومن ثم نتطرق إلى تحرير الجرود اللبنانية من الإرهاب، حيث تجلت هذه المعادلة بأبهى صورها، وقد استخدمنا لذلك مناهج متعددة، حيث كان لا بد من استخدام المنهجي التاريخي لسرد بعض الوقائع الضرورية، ومن ثم استخدمنا المنهج الوصفي لعرض ووصف ما قام به العدو الإسرائيلي من اعتداءات على لبنان، ومن ثم وصف ما قامت به الجماعات الإرهابية، وبطبيعة الحال كان لا بد من استخدام المنهج التحليلي لأهميته وضرورته من أجل الغوص في هذه الظاهرة الهامة من الناحية الاستراتيجية وسبر أغوارها للوقوف على أهميتها وضرورة الحفاظ عليها.

ومن أجل كل ذلك، قسمنا بحثنا هذا إلى مبحثين، المبحث الأول هو: مفهوم الأمن القومي وتطوره في التنظيم الدولي، حيث كان لا بد من الحديث عن الأمن وأهمية أركانه ومستوياته، فيما حمل المبحث الثاني عنوان " معادلة الجيش والشعب والمقاومة حافظة للأمن اللبناني"، وقد تطرقنا من خلاله إلى نشأة هذه المعادلة وأهميتها وضرورة الحفاظ عليها.

**المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي وتطوره في التنظيم الدولي**

يُعدّ الأمن حاجةً أساسيّةً، ففي حين يمكن الاستغناء عن الكثير من الاحتياجات، إلاّ أنّه من الصعب الرضوخ لتهديد الحياة الشّخصيّة والجماعيّة نتيجة فقدان الأمن سواء الأمن الشخصيّ أو أمن المجتمع والدولة. لقد أخذ مصطلح الأمن وقتاً طويلاً حتى تبلّور كمفهومٍ ينبغي تطبيقه والمحافظة عليه بين الدول، لذلك سنحاول في هذا المبحث أن نعالج هذا المفهوم من خلال تعريفه وكيفية تطوّره على المستويين السياسي والقانوني، وقد قسّمنا هذا المبحث إلى مطلبين؛ الأول حمل عنوان " **النّظريات التي عالجت مفهوم الأمن وأركانه**"، فيما حمل الثاني عنوان "**مفهوم الأمن القوميّ ومستوياته في إطار الدولة**".

**المطلب الأول: النظريات التي عالجت مفهوم الأمن وأركانه**

تعدّدت النّظريات التّي عالجت مفهوم الأمن، كما تعدّدت أركانه، لذلك سوف نعالج هذه النظريات، ونتحدث عن هذه الأركان، في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين الأول **"النّظريات التّي عالجت مفهوم الأمن"، فيما حمل الفرع الثاني عنوان "أركان الأمن".**

والثاني.

**الفرع الأول: النّظريات التّي عالجت مفهوم الأمن**

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، فإنّه مفهومٌ حديثٌ في العلوم السياسية. و"يعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالميّة الثّانية، حيث ظهر تيارٌ من الأدبيات، يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريّات الرّدع والتّوازن، ومنذ ذلك التاريخ، انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحليّة والإقليميّة والدوليّة. ومع حداثة الدراسات في موضوع الأمن، فإنّ مفاهيمه قد أصبحت محدّدةً وواضحةً في فكر وعقل القيادات السياسيّة والفكريّة في الكثير من الدول. وقد شاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القوميّ الأميركيّ" و"الأمن الأوروبيّ" " و"الأمن القوميّ السوفياتي" قبل تفككه."[[1]](#footnote-1) وتختلف مفاهيم الأمن من باحثٍ إلى آخرٍ ومن مفكرٍ إلى آخرٍ، "فهناك من يربط مفهوم الأمن بانتفاء الشعور بالخوف؛ ممّا يمسّ حالة الرّخاء، وهناك من يربطه بأمن الدّولة كوحدةٍ وفاعلٍ وجزءٍ في منظومة العلاقات الدّوليّة، والذّي يركّز بدوره على أمنها ضدّ المخاطر الخارجية وتحرّكات الوحدات الأخرى في السّاحة الدّوليّة، وهو مفهومٌ تقليديٌّ على اعتبار التّطوّر الذي شهده حقل الدّراسات الأمنيّة. وهناك المفهوم الحديث، الذّي يركّز على المجتمع كوحدة تحليلٍ، وتأمينه ضدّ المخاطر والتّهديدات الخارجيّة، وتصارع الهويّات الثّقافيّة والإثنيّة والدّينيّة واللغويّة، والنّزاعات التّي تقع داخل الدولة في حدّ ذاتها. أمّا المفهوم الآخر، فهو مفهومٌ أكثر تفصيلاً من المفهومين الأولين، والذّي يركّز على الفرد كوحدة تحليلٍ رئيسيّةٍ، فيسعى إلى حماية الأفراد من المخاطر الحسّيّة والجسديّة، والذّي من بين أسسه انتفاء وجود هاجس الخوف والحاجة".[[2]](#footnote-2)وترتكز المجتمعات في حياتها على هذا المفهوم الضروريّ للاستمرار والاستقرار والعيش والبقاء، ويؤدّي وجوده إلى التّفاعل مع الجماعات الأخرى، حتى الوصول إلى التّعاون الإقليميّ والدوليّذ ضدّ التّهديدات الخارجيّة.[[3]](#footnote-3)

وبحسب تعريفاتٍ أخرى "فالأمن حالةٌ أو ظرفٌ يكون فيه المرء محميّاً أو غير معرّضٍ للخطر أو أن يكون متحرّراً من الشكّ متمتّعاً بالثّقة واليقين، متحرراً من القلق والتّوتّر الناتج عن الخطر أو الإهمال، أو يكون المرء في حالة من الاستقرار والاستمرارية. وهو عرضٌ للوسائل التّي يكون بها المرء آمناً، مثل وسيلة الحماية والدّفاع تأميناً للنّفس أو الغير، أو وسيلةٌ لتأمين البقاء في منصبٍ أو في وضعٍ معينٍ، أو وسيلة الحماية لممتلكات الشخص، أو قيام شخصٍ بحماية آخر".[[4]](#footnote-4)

ويعرّف الأمن في قاموس "بنغوين" للعلاقات الدوليّة؛ بأنّه مصطلح يشير إلى غياب التهديدات، ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقًا، أيّ أنّ الوضع الذّي يكون بمعزلٍ عن أيّ خطرٍ يُعادل الأمن التّامّ، وعلى العكس من ذلك، ففي نظامٍ ينطوي على خطرٍ تامٍّ للعلاقات، نجد أنّ النّظام الذّي ينطوي على عداء يقارب حالة الارتياب الشّديد الشّامل.

ويُعدّ الأمن في قاموس "بنغوين" قيمةً جوهريّةً وهدفاً مهمّاً للسّلوك الدّوليّ، وقد ركّز على الأمن في صورته من خلال الأمن في البيئة الدوليّة، فيتحدّث عن أمن الدّول كقيمةٍ وكهدفٍ في بيئة العون الذاتيّ، والتي تكون فيها الدّولة في حالةٍ من البحث الدّائم عن الأمن.[[5]](#footnote-5) ويعرّف هنري كيسنجر الأمن بأنّه :"أيُّ تصرفٍ يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقِّه في البقاء"، أو هو " القدرةُ على التّحرّر من تهديدٍ رئيسيٍّ للقيم العليّا الفرديّة والجماعيّة، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حقّ البقاء على الأقلّ، أو هو غياب التّهديد للقيم الأساسيّة."[[6]](#footnote-6)"ومن وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية؛ فإّنه يعني "حماية الأمّة من خطر القهر على يد قوّةٍ أجنبيّة".[[7]](#footnote-7)وهناك من يرى أنّ الأمن قائمٌ فقط على القوّة العسكريّة، واستخدام القوّات المسلّحة لمنع التّهديد الخارجيّ، وقد ويرى أصحاب هذه المدرسة الجانب العسكريّ أنّه العامل الأساسيّ في عمليّة بناء القدرة والأكثر أهمّيةٍ وحسماً في تحقيق الأمن.[[8]](#footnote-8) وكذلك ينطلق "بيركو ويتز" و"بوك" في تعريفهما للأمن باعتباره "قدرة الدّولة على حماية قيمها الدّاخليّة من التّهديدات الخارجيّة".[[9]](#footnote-9)

ويرى "والتر لبمان" أنّ "الأمن الوطنيّ هو قدرة الأمّة على حماية قيمها الداخليّة من التهديدات الخارجيّة".[[10]](#footnote-10) وهو "مبدأ تحقيق الحماية الماديّة للدّولة من التّهديدات الخارجيّة ومنع وقوعها."[[11]](#footnote-11)

ويظهر ممّا تقدّم أنّ مفهوم الأمن لا يزال يُعتبر من الأمور النّسبيّة المتغيّرة التّي تتسع وتضيق وفقاً لطرق تناولها، ولا يزال مفهوماً متنازعاً عليه، يُنظر إليه من حيث التّهديدات العسكريّة الخارجيّة أو المخاطر التّي تُواجه دولةً قامت قبل دولةٍ أخرى، أو تهديداتٍ مسلّحةٍ داخليّةٍ من جهاتٍ فاعلةٍ غير حكوميّة.

"لقد انضمّت إلى المفهوم التّقليديّ للأمن مفاهيم أخرى، حيث تُوسعها طبيعة التّهديدات المحتملة، إضافةً إلى التّهديدات المسلّحة، تهديدات مثل الإرهاب والجريمة الدوليّة المنظّمة، وهي تهديداتٌ ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصاديّة، السّياسيّة، الاجتماعيّة والبيئيّة.. وهي تعمّق الأهداف المهدّدة لتشمل الأمن العالميّ والجماعات دون الوطنيّة والأفراد".[[12]](#footnote-12)

ويمكن أن نخلص ممّا تقدّم إلى تعريفٍ جامعٍ للأمن باعتباره، السعي إلى حماية سيادة الدّولة وحدودها الجغرافيّة وحماية مواردها الشاملة الإنسانيّة والاقتصاديّة والبيئيّة، من خلال ما تملك من قدراتٍ على كافّة المستويّات المتعلّقة بهذه الموارد. ويكون مفتاح ذلك التّفاعل بين الدّولة والشّعب، لحماية هذه الثّروات، من خلال تأمين بيئةٍ داخليّةٍ وخارجيّةٍ. وتسمح هذه الحماية بمواجهة كلّ التّحدّيات المحتملة للدّولة.

**الفرع الثاني: أركان الأمن**

يوجد أركانٌ عدّةٌ للأمن منها ما يخصّ "أمن الأفراد والأمن الإنسانيّ ومنها الأمن الوطنيّ والأمن الدوليّ، فضلاً عن الأمن الجماعيّ، وله أبعادٌ عدّةٌ تضمّ البعد السّياسيّ والعسكريّ، وهو خاصٌّ بحماية الكيان السياسيّ للدّولة، والبعد الاقتصاديّ المسؤول عن الوفاء باحتياجات الشّعب وتوفير سبل التّقدم والرّفاهية له."[[13]](#footnote-13)

**أولاً: الركن السياسيّ**

يُعدّ الركن السّياسيّ من أهمّ أركان الأمن على الإطلاق، ويتكون من شقين: الأول، يتعلّق بسياسة الدولة الداخليّة، والثاني، يتعلق بالجوانب الخارجية.

أمّا البعد الداخليّ، فيتمثّل في قدرة الدّولة على إدارة شؤونها الدّاخليّة بطريقةٍ تُحققّ الوحدة الوطنيّة والتّلاحم الشّعبيّ مع القيادة والتّماسك الاجتماعيّ بما يقود إلى استقرار الدّولة وهدوء الأوضاع وانسياب المصالح في سهولةٍ ويسرٍ ودون تعقيداتٍ أو صراعاتٍ.

وفي الواقع، هناك عدّة مؤشراتٍ لقياس مُهدّدات البعد السّياسيّ للأمن، من هذه المؤشرات الآتي:

1. غموض الأهداف الوطنيّة العليا وعدم قدرة النّظام الحاكم على توضيحها للجماهير والتّنظيمات الوطنيّة، فينبغي أن تكون الأهداف الوطنيّة واضحةً لكافّة أفراد المجتمع السّياسيّ لأنّه من المفترض أن يُسهم كلّ فردٍ في البلد في بلوغ هذه الأهداف من خلال موقعه الذّي يشغله مهما كان موقعه هامشياً.
2. تدهور العلاقة بين النّظام السّياسيّ الحاكم والتّنظيمات المجتمعيّة الأخرى، لأنّ النّظام السّياسيّ في المفهوم الحديث يضمّ – بالإضافة الى السّلطات الثّلاث – المؤسسات غير الحكوميّة كالأحزاب السّياسيّة، وجماعات المصالح وكافّة تنظيمات المجتمع المدنيّ، وبالتّالي يكون نظام الحكم جزءًا من النّظام السّياسيّ، وهذا يقتضي ضرورة التّفاعل المستمر بين وحدات النّظام السّياسيّ من جانب، وبين هذه الوحدات وبيئة النّظام السّياسيّ من جانبٍ آخر.
3. زيادة نفوذ جماعات الضغط والمصالح على النّظام السّياسيّ، وهذا ما يتطلّب إزالة الغُبن والتهميش والتزام العدالة، ووضع أسسٍ ومعايير واضحةٍ وشفّافةٍ لتقاسم السّلطة. حيث أنّ توزيع الثّروة من شأنه تحقيق العدالة، وإبعاد شبح الحرب.[[14]](#footnote-14)

**ثانياً: الركن الاقتصاديّ**

كما يتأثّر أمن الدّول بالبعد السّياسيّ سواء على المستوى الدّاخليّ أو الخارجيّ، فإنّ البعد الاقتصاديّ له تأثيره الهامّ على الأمن القوميّ، وقد تعرّضت الدّول العربيّة لجملة تهديداتٍ لأمنها القوميّ تارةً بسبب السّياسة وأخرى نتيجة البعد الاقتصاديّ. لقد "أوضحت تداعيات أزمة النّفط في حرب أكتوبر 1973، أهمية الحفاظ على الموارد الحيويّة والاستراتيجيّة، والحفاظ على معدّلات تدفّقها إلى شرايين الاقتصاد العالميّ، الذّي يخصّ في معظمه الدّول الصّناعيّة الكبرى، وقد "أكّد هذا الأمر أهمية الموارد في موضوع تحقيق الأمن الوطنيّ لأيّ دولةٍ، خاصةً في الدول العربيّة، مهما كان حجمها وموقعها. وقد تنامى البعد الاقتصادي كدورٍ لا يقل أهميةً عن البعد العسكريّ، في الحفاظ على استقرار واستمرار الدّولة، حيث عُرّف الأمن الاقتصاديّ بأنّه: غياب التهديد بالحرمان الشّديد من الرفاهيّة الاقتصاديّة، كما وُضِع كذلك تعريف للسيادة الاقتصاديّة باعتبارها أكثر أبعاد الأمن الوطنيّ خطورةً وأهميةّ، بأنّها القدرة على التحكّم في أكبر عددٍ ممكنٍ من أدوات السياسة في المجال الاقتصاديّ."[[15]](#footnote-15) فالأمن الاقتصاديّ هو مشكلةٌ تتعلّق بجانب العرض والطلب في العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، وهذا ما يُفسّر سبب التّشديد على الاكتفاء الذّاتيّ، لكي لا يُشكّل هذا الأمر تهديداً للسلم والأمن الدوليّين. و"لا يُمكن للدّولة أن تحقّق أمنها، إلاّ إذا ضمنت حدًا معينًا من النّظام، والاستقرار في الدّاخل، الأمر الذّي لا يمكن أن يستمر، دون حدٍّ معينٍ من التّطوّر الاقتصاديّ والتّنمية. ويُعدّ الاستقلال الاقتصاديّ من العناصر الضروريّة في تقدّم الدّول وتنميتها، لما له من فوائد ذات أهميةٍ كبيرةٍ بالنسبة للاقتصاد الوطنيّ.[[16]](#footnote-16)

**وهناك معايير تدخل في تحديد معيار الاستقلال الاقتصاديّ للدّولة ومنها:**

1. استغلال الموارد الطّبيعيّة المتاحة، وخاصة الاستغلال الرشيد، الذّي يضمن حدًا من التّنمية المستدامة خدمةً للأجيال القادمة. "خاصةً أن الشعوب الفقيرة تتقاتل من أجل وسائل المقاومة في الحياة، فيشكّل الخوف من النّزاعات على الموارد غير الكافية أحد الأسباب التّي قادت إلى التّفكير في مصطلح التنمية المستدامة".[[17]](#footnote-17)
2. الدّخل القوميّ؛ فكلمّا كان مرتفعاً تكون الدولة أقوى اقتصادياً، كما توفر العيش الكريم لمواطنيها، وتُحفاظ على أدنى نسبٍ للبطالة وتعمل على توفير مناصب الشغل، بما يسمح بتطورٍ يراعي الحالة الاجتماعيّة داخل الدّولة.

وتتجسّد العلاقة بين القوّة الاقتصاديّة، والتنمية، والأمن، أنّ لها جانباً شمولياً، يستهدف الإنسان بذاته؛ وبعبارةٍ أخرى إنّ الأمن يمكن أن يُفهم بدلالة القدرة الاقتصاديّة والتنمية الاقتصاديّة.

ومع أنّ "القوة الاقتصادية والتنمية شرطٌ ضروريٌّ للأمن، لكن إذا وجب ضمان كلّ عناصر وأهداف الأمن في أيّة دولةٍ، فإنّ القوّة الاقتصاديّة والتّنمية لوحدها ليست كافية لجعل الدّولة قادرةً على مواجهة التّحديّات، لذلك فمن الضّروريّ تحقيق الوحدة السّياسيّة، والانسجام الاجتماعيّ واحتواء الثغرات والانحرافات في البيئة الداخلية، وكذلك التحديات الخارجية، وبدون ذلك، فقد يكون التّهديد للأمن قائمًا، أو محتملاً في المستقبل"[[18]](#footnote-18). وهذا الركن الاقتصاديّ للأمن، ليس كافيًا بدون إضافة الأركان الأخرى، التّي تُعتبر مُكمّلةً للبُعد الاقتصاديّ، في سبيل تحقيق حالة الأمن المنشودة لأيّ دولةٍ في سبيل الحفاظ على استمرارها وحماية المقومات المكتسبة. فجميع هذه المستويات تتكامل في حماية أمن الدّولة وتثبيت سيادتها وحفظ وحدة أراضيها وتُحقّق لها التكامل مع غيرها من الدول.

**ثالثاً: الركن العسكريّ**

الركن العسكريّ للأمن الوطنيّ أو الإقليميّ، هو العامل الذّي يعني في مُجمله كلّ الإجراءات التّي من شأنها أن تحقّق أمن الدّولة ضدّ العدوان الخارجيّ.[[19]](#footnote-19) و"بالرغم من أنّ الأمن العسكريّ قد حظي باهتمامٍ واسعٍ لأمدٍ طويلٍ على الصّعيدين النّظريّ والعمليّ، باعتباره يُمثّل مفهوم الأمن الضيّق، إلاّ أنّه لم يكن من الممكن التّعامل معه بسهولةٍ ووضوحٍ. فالأمن العسكريّ على درجةٍ عاليةٍ من التعقيد، والطرق والإجراءات اللازمة لتأمينه وضمانه ليست محلّ إجماعٍ واتفاقٍ".[[20]](#footnote-20) ويكون عبر"هيكلٍ عمليٍّ يتمتّع بقدراتٍ خاصّةٍ يُمكن تطبيقها وتقويمها، عبر مسارٍ عريضٍ مُتصلٍ بين فترات السّلم والأزمات والحروب".[[21]](#footnote-21)

وهكذا فإنّ الأمن العسكريّ يعتمد على عدّة ركائز، "تُمثّل إدراك التّهديدات سواء الخارجيّة منها أو الداخليّة، ومن ثمّ رسم استراتيجيةٍ لتنمية قوّة الدّولة، بالإضافة إلى توفير القدرة على مواجهة التّهديدات الخارجيّة والدّاخليّة ببناء القوّة المسلّحة وقوّة الشّرطة، وأخيراً إعداد سيناريوهات للتهديدات الداخليّة والخارجيّة، واتخاذ إجراءاتٍ لمواجهتها".[[22]](#footnote-22)وتتطلب المفاهيم العميقة للأمن، التّي ترتبط بحماية الأفراد من التّهديدات التّي تستهدف أمنهم كأفرادٍ، وبناء إطارٍ اجتماعيٍّ يستطيع البشر أن يعيشوا فيه بحريّةٍ من الخوف والحاجة على السواء.كذلك هناك حاجةٌ "للتعامل مع التهديدات المتنوّعة بطريقةٍ شاملةٍ ما يُحتّم تفحّص الارتباطات المتبادلة بين هذه التهديدات من منظورٍ إنسانيٍّ".[[23]](#footnote-23)

**المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي ومستوياته في إطار الدولة**

يُعتبر الأمن القوميّ من الأمور الهامّة التّي تتصدّر أولويات الأمّم، وإن اختلفت في قوّتها وحجم الأخطار التّي تتعرض لها، حيث يُقاس نجاح أيّ أمةٍ بقدر ما توفّره لشعبها من أمنٍ. من هنا، سوف نعرف في هذا المطلب الأمن القومي في الفرع الأول، ومن ثم نتطرق في الفرع الثاني إلى مستوياته ومقوماته.

**الفرع الأول: تعريف الأمن القوميّ**

لقد برز تعبير الأمن القوميّ على الصعيد السّياسيّ بشكله الواضح في العصر الحديث، وارتبط بالأحداث العسكريّة على وجه الخصوص، وبالتّوازنات الاستراتيجيّة وصراعات القوى.[[24]](#footnote-24) وقد برز مفهوم الأمن الإقليميّ في أعقاب الحرب العالميّة الثانية؛ حيث نشأت هيئاتٌ ومنظماتٌ أمنيّةٌ إقليميّةٌ. كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسيّة (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون الأقاليم) والتاريخ والثقافة، ومجموعةٍ من التصورات الذاتية والموضوعية. ويعتبر "أموس جوردن Amos Jordan ، ووليم تيلورW.J. Taylor أنّ الأمن القوميّ ظهر كمصطلحٍ علميٍّ منذ الحرب العالميّة الثانية، أمّا جوزيف ناي Nye Joseph ، وروبرت كيوهان Rebert Keohane فيعتقدان بأنّه ناتجٌ عن الحرب الباردة".[[25]](#footnote-25)

ويُعرّف روبرت جيرفيس Rebert Jervis الأنظمة الأمنيّة بأنّها "تعاون مجموعةٍ من الدّول على إدارة منازعاتها وتفادي الحرب عبر إخماد مُعضلة الأمن. ويحكم هذه الأنظمة قواعدٌ سلوكيةٌ مثل عدم استخدام القوة واحترام الحدود الدولية القائمة، ويمكن أن توضع تشريعاتٌ أكثر وضوحًا بالنسبة لأنواع واستخداماتٍ معينة من الأسلحة، أو أنشطةٍ كالتحركات والشفافية العسكريّة، ويمكن النّظر إلى العديد من الهياكل الإقليميّة على أنّها أنظمةٌ أمنيةٌ مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضًا اعتبار بعض الإجراءات الإقليميّة للحدّ من التسلّح كتحديد المناطق الخالية من الأسلحة النوويّة أو معاهدة القوّات المسلّحة في أوروبا لعام 1990م. ويتوقّف مدى نجاعة هذه الأنظمة على مدى احترام معاييرها من خلال درجة ما تفرضه مؤسّساتها من حوافز وجزاءاتٍ".[[26]](#footnote-26)

وهكذا فإنّ "الأمن القوميّ يعني تأمين كيان الدّولة ضدّ الأخطار، التّي تتهدّدها داخليّاً وخارجيّاً وتأمين مصالحها، وتهيئة الظّروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القوميّة".[[27]](#footnote-27) وقد تمّ تعريف الأمن القوميّ بأنّ "جوهره الاستقرار والنّظام، وهذان متغيّران يتوقفان على القوّة العسّكريّة للدّولة، مثلما يتوقفان على قدراتها الاقتصاديّة واستقرار نظاميها السياسيّ والاجتماعيّ ومدى ارتباط المواطنين بالسياسات والقرارات التي تتبناها النخبة الحاكمة".[[28]](#footnote-28)  كما يمكن أن نشير إلى أنّ الأمن القوميّ هو القدرات التّي تتمكّن الدّولة من خلالها تأمين مصادر قوّتها الدّاخليّة والخارجيّة الاقتصاديّة والعسّكريّة. لذلك تُعتبر مسألة الأمن القوميّ أمل الشّعوب للمحافظة على أرضها وخيراتها وحريّتها.

ويقول "ماكنمارا" المدير السابق للبنك الدوليّ، خلال تعريفه الذّي ينحو منحىً اقتصاديّاً ؛ إنّ "الأمن القوميّ هو التّنمية، وبدون تنميةٍ لا يمكن أن يعمّ أمن، وأنّ الدّول التّي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تظلّ آمنةً، فالأمن القوميّ هو تأمين الدّولة من داخلها وحمايتها من التّهديد الخارجيّ بما يكفل لشعبها حياةً مستقرّةً توفّر لها أسباب النّهوض والنّمو والتّعبير عن هُويّتها بين الأمّم، وممارسة حريّتها في استغلال طاقاتها البشريّة وثرواتها المعدنيّة والطّبيعيّة للوصول إلى تحقيق أهدافها في التّقدّم والازدهار والسّلام".[[29]](#footnote-29)

ويمكن القول إنّ مفهوم الأمن القوميّ لم يعد يختصر على قوة الرّدع العسّكريّة لصدّ الحروب الخارجيّة، إنّما أصبح يحمل في طياته معانٍ متعدّدةٍ وعناصر متشابكةٍ، سياسيّةٍ، عسّكريّةٍ، اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ، تُشكّل كلّها مجتمعةً قدرة الدّولة على حماية أمنها القوميّ، وهو عبارةٌ عن عمليةٍ تسلسليّةٍ، لا تنفكّ حلقاتها عن بعضها البعض، وبالتالي، فإنّ فقدان أيّ عنصرٍ من عناصر القوّة، سوف يؤدّي إلى خللٍ في الحفاظ على الأمن القوميّ.

**الفرع الثاني: مستويات الأمن القوميّ**

يتعدّى مفهوم الأمن، مستوى الأمن الشّخصيّ الذّي يطال حياة الإنسان، إلى مستوياتٍ متعدّدةٍ تبدأ من الفرد وتمرّ بأمن الدّولة وصولاً إلى الأمن الجماعيّ، ويمكن الإشارة إلى وجود ثلاثة مستويات للأمن وهي تتمثل بـ أمن الفرد، أمن الوطن، الأمن القُطريّ والجماعيّ.

**أولاً: أمن الفرد**

وهو أمن الفرد ضدّ أيّة أخطارٍ تُهدّد حياته أو ممتلكاته أو أسرته، وهو يعني أولاً، أمن الفرد على ذاته من سطوة الدّولة، والإجراءات التعسّفيّة، الأمر الذّي يحدّ من حريّة الأفراد. وهناك العديد من التّشريعات الدّوليّة التّي تختصّ بالأفراد؛ مثلما ورد في ميثاق الأمّم المتّحدة من تأكيدٍ على الحقوق الأساسيّة للإنسان، التّي تعزّزت بالإعلان العالميّ لحقوق الإنسان سنة 1948م، والعهدان الدّوليّان للحقوق المدنيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة، وكذا ما تنصّ عليه التشريعات والدساتير الوطنيّة، بالإضافة إلى اتفاقيات منع جريمة إبادة الجنس البشريّ والمعاقبة عليها، وكذلك اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 م، لحماية الأفراد في النّزاعات المسلّحة سواء كانوا مقاتلين أو مدنيين، بالإضافة إلى إدانة العنصريّة وكلّ أشكال التمييز العنصريّ، كما أنّ القانون الجنائيّ الدّوليّ يُعدّ من أهمّ ضمانات حقوق الإنسان والجماعات.

ويرى بلاتز William Emet Blatz في كتابه "الأمن الإنسانيّ" أنّ مفهوم الأمن الإنسانيّ هو مفهومٌ شاملٌ يضمّ العلاقات الاجتماعيّة كافّة، التّي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثّل تعويضًا أو بديلاً عن الشّعور الذّاتيّ بغياب الأمن من خلال قبول أنماطٍ معيّنةٍ من السّلطة. أمّا وزير الخارجيّة الكنديّ السّابق لويد أكسورثيLoyd Axworthy فيرى أنّ الأمن الإنسانيّ هو " طريقةٌ بديلةٌ لرؤية العالم، تجعل الأفراد محور الاهتمام، بدلاً من التّركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائيّة بُغية تقليل المخاطر".[[30]](#footnote-30)

**ثانياً: أمن الوطن**

ويعني أمن الوطن ضدّ أيّة أخطارٍ خارجيّةٍ أو داخليّةٍ للدّولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطنيّ". "وهو يعني حماية الدّولة من التّهديد الخارجيّ، وحفظ كيانها وحقّها في البقاء، مستندةً في ذلك على أسسٍ اقتصاديّةٍ. وللأمن الوطنّي مفهومان أحدهما ضيقٌ، يقتصر على حماية التّراب الوطنيّ، وكيان الدّولة ضدّ الاعتداءات الخارجيّة. والأوسع يدخل الجبهة الداخليّة ضمن المفهوم، فهي دائرةٌ أمنيةٌ. إلاّ أنّ الإشارة إلى ضمان الحدّ الأدنى للرفاهية، والمشاركة السّياسيّة، تعبّران عن المناخ الملائم، الذي يجب أن ينمو فيه الأمن الوطني، ويتضمّن ذلك الارتقاء بمستوى المعيشة للمواطن".[[31]](#footnote-31)

**ثالثاً: الأمن القُطريّ والجماعيّ**

وهو أمن دولةٍ واحدةٍ متكوّنةِ من قوميّةٍ أو عدّة قوميّات، حيث يتقلّص مفهوم الأمن الوطنيّ إلى حدود الدّولة عملياً في غياب الحدّ الأدنى من الأمن القومي.[[32]](#footnote-32) أمّا الأمن الجماعيّ فهو اتفاق عدة دولٍ للدفاع عن نفسها في حال حصول أيّ اعتداءٍ على إحداها، من أجل حفظ السلم والأمن الدوليّين. وكان أول تطبيقٌ له في ظلّ عصبة الأمّم، ثمّ في إطار منظمة الأمّم المتّحدة لمنع نشوب الحروب واحتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتّناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنّما إنكار العنف المسلّح كأداةٍ لحلّها، والتّركيز على الوسائل والأساليب السلمية.

ويمكن تعريفه بأنّه "التزام جميع الدّول بأنّ تُشارك بقوّاتها ضدّ الدّولة المعتدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءاتٍ خاصّةٍ بذلك. وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدّول في حفظ السّلم والأمن الدوليّين. كما عُرّف أيضًا بأنه "ذلك النّظام الذّي تتحمّل فيه الدّول الأعضاء في المنظمات أو الهيئات الدّوليّة مسؤولية حماية كلّ عضوٍ من أعضائها"، ومن الحديث هنا سوف ندخل إلى أهمية التكافل ما بين أبناء الشعب والجيش الوطني وتكوين جبهة لمواجهة الأعداء وحفظ أمن الوطن واستقراره.[[33]](#footnote-33)

**المبحث الثاني: معادلة الجيش والشعب والمقاومة حافظة للأمن اللبناني**

يعدّ لبنان أحد أهم البلدان في استراتيجية السياسة الأميركية – الإسرائيلية في منطقة غرب آسيا، ويأتي ذلك كسبب رئيسي من أجل الحفاظ على أمن "إسرائيل"، نتيجة الموقع الجغرافي للبنان المحاذي لفلسطين المحتلة، ووجود المقاومة فيه على مرّ تاريخ إحتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية، وما تحمله من تهديد لأمن الكيان الإسرائيلي، واندراج لبنان في مشروع التقسيم الذي يُحاك للمنطقة.

وقد ظهر التنسيق بدرجة عالية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، فيما يتعلق بالملف اللبناني، ومع ذلك كان الفشل يلاحقهما دائماً في محاولاتهما للقضاء على المقاومة التي أصبحت تغير المعادلات منذ العدوان الصهيوني في تموز من العام 1993، والتي أصبحت أميركا تعدّها حركات إرهابية لا سيما بعد أحداث 11 أيلول من العام 2001.

ويمكن القول إن ثلاثية الجيش الشعب والمقاومة، معادلة متكاملة تحمي الوطن في وجه أعداءه، معادلة إستطاعت أن تثبت أمن لبنان واستقراره في إسقاط أهداف عدوان تموز 2006 وهزيمة "إسرائيل"، ومن ثم استطاعت أن تحمي أمن لبنان واستقراره في مواجهة الجماعات الإرهابية. لقد شكلت هذه المعادلة حصانةً للبنان، ما ردع العدو عن متابعة الحرب. فبينما كانت المقاومة تقوم بواجب الدفاع عن الأرض، كان الجيش يؤازرها ويصمد في مواقعه معززاً بوقفة الشعب اللبناني إلى جانبهما من جهة، واحتضان النازحين من قراهم ومدنهم من جهة ثانية، هكذا تجسدت معادلة الجيش والشعب والمقاومة، لتعود وتتجسد مجدداً في مواجهة الجماعات الإرهابية التي أرادت أخذ مناطق لبنانية عدة رهينة لها، فضلاً عن قيامها بتهديد أمن لبنان واستقراره بشكل دائم، وسوف نعالج ذلك من خلال مطلبين حمل الأول عنوان "**الحروب على لبنان وثلاثية الشعب والجيش والمقاومة**"، فيما حمل الثاني عنوان **المطلب الثاني: "التّنظيمات المُتطرّفة في لبنان..خطورتها ومواجهتها".**

**المطلب الأول: الحروب على لبنان وثلاثية الشعب والجيش والمقاومة**

. أدى هذا الفشل الأميركي- الإسرائيلي خاصة في مواجهة المقاومة التي كانت ضرباتها موجعةً بشكل كبير جداً ما أدى إلى الإندحار الإسرائيلي في 25 ايار من العام 2000، وهذه الهزيمة أدت ايضاً إلى بناء قدرات عظيمة للمقاومة، فأفشلت خلال حرب تموز العام 2006 المخطط الأميركي ببناء شرق أوسط كبير، هنا كان الدور المتكامل للجيش والمقاومة أساسياً في تحرير لبنان وانتصاره وحمايته، وصولاً إلى حماية ثرواته النفطية التي دفعت الولايات المتحدة الأميركية إلى التوسط لعقد تفاهم نفطي يضمن حقوق الطرفين بعد أن ثبتت المقاومة معادلة لا نفط من حقل كاريش طالما أن لبنان لم يحصل على حقوقه، وسوف نتحدث في هذا المطلب عن تكون هذه المعادلة الثلاثية منذ تسعينيات القرن الماضي حتى يومنا هذا، وذلك من خلال ثلاثة فروع هي:

**الفرع الأول: حرب تموز 1993 وعملية عناقيد الغضب**

**الفرع الثاني: الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان العام 2000**

**الفرع الثالث: الحرب بالوكالة على لبنان في العام 2006**

**الفرع الأول: حرب تموز 1993 وعملية عناقيد الغضب**

إزاء الخسائر التي كبّدتها المقاومة بكل فصائلها للاحتلال، اتبعت القوات الإسرائيلية سياسية العقاب التدريجي للبنان. " فمنذ استكمال الإنسحاب إلى "المنطقة الأمنية"، جعلت هذه القوات من قرى التماس اللبنانية المحررة هدفاً لرمايات المدفعية والأعمال الإجرامية بحق أهالي هذه القرى، كما شنّت عدواناً واسعاً على لبنان صيف العام 1993، أدى إلى إحراق قرى بأكملها ونزوح أكثر من 360 ألف مواطن وسقوط 128 شهيداً ومئات الجرحى"[[34]](#footnote-34).

العدو الصهيوني الذي اخفق في الحد من اطلاق صواريخ الكاتيوشا على مستعمراته واصل شن غاراته الحاقدة على المدنيين وقصفه التدميري للقرى والمساكن. وعلى سبيل المثال، أدت رمايات رشاشة ثقيلة على بلدة حبوش الى جرح المجند في الجيش اللبناني عباس حيدر جابر، واصابت قذيفة من بارجة صهيونية سيارة مدنية اثناء مرورها على الطريق الساحلية، كما احترقت سيارة اسعاف كانت تحاول سحب السيارة المدنية المصابة، وعلى الرغم من التحذيرات الصهيونية قام مواطنون بالعبور باتجاه الجنوب سباحة، ومنهم من تسلق خط سكة الحديد الذي يمر فوق النهر لجهة الاولي ومدخل علمان شرقا.[[35]](#footnote-35) وكانت الطائرات الإسرائيلية قد نفذت في اليوم الأول للعدوان عشرات الغارات بدءا من الرابعة والنصف فجرًا، واستهدفت على التوالي: تلة الكيال في بعلبك، موقعا للجيش اللبناني في صور، السيارات المدنية في منطقة صور، وعددًا من القرى الجنوبية. وظهرًا قامت المروحيات الصهيونية من نوع اباتشي باطلاق صواريخ موجهة باللايزر على أبنية سكنية في حارة حريك وقرب مستشفى الساحل وأدت الاعتداءات الى سقوط شهيدين والى جرح ثمانية عشر مواطنًا، بينهم جنديان في الجيش اللبناني هما الرقيب اول سليم عودة والجندي حسن الحسيني، هذه من نماذج العدوان.[[36]](#footnote-36)

ومن النماذج لاستهداف القوات الإسرائيلية للجيش اللبناني، أنه في اليوم السادس الواقع فيه الثلاثاء 16/4/1996 غارت مروحية صهيونية على سيارة مدنية كانت تنقل جنديين من الجيش اللبناني على طريق البازورية فالتجأ الركاب الى منزل مهجور، وطاردتهم المروحية مطلقة عليهم صواريخها مما أدى الى استشهاد جنديين واحدهما برتبة رقيب، هكذا يظهر تلاحم الدم ما بين المقاومة والجيش اللبناني.

وشكلّ عدوان تموز في العام 1993 ضد لبنان والمقاومة نقطة تحول استراتيجية في مسار مقاومة الإحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، حيث أوجد معادلات فرضت على جيش العدو نمطاً تراجعياً في مواجهة رجال المقاومة، فيما كان العدو يستهدف عناصر الجيش اللبناني كما يستهدف المقاومة ما بدأ يمهد الطريق لفهم ضرورة التلاحم، خاصةً أن ذلك حصل في عهد قائد الجيش السابق الرئيس السابق أميل لحود الذي كان دائماً إلى جانب المقاومة.

"هذه الحرب كان "إسحاق رابين" رئيس وزراء العدو الأسبق يراهن عليها كثيراً لإحداث تغيير جوهري في مسار المواجهة مع المقاومة ميدانياً وسياسياً لإخضاع سوريا ولبنان الى منطق التسوية الأميركية - الإسرائيلية، استكمالاً لحلقة الاتفاقات المنفردة التي شكلت اتفاقيتا أوسلو ووادي عربة عنواناً رئيساً لها".[[37]](#footnote-37)

وفي النتائج السياسية لهذا العدوان، نجحت المقاومة وخلفها الجيش اللبناني بدعم رسمي لبناني وسوري في الصمود، ولم تقدم أي تنازلات طالبت بها إسرائيل" ومن خلفها الولايات المتحدة الاميركية.

ولم يكن رئيس حكومة العدو الصهيوني "شمعون بيريز" موفقاً في حساباته الخاصة بتصعيد الموقف في أعقاب العمليات ونشاط حزب الله في جنوب لبنان، ففي الحادي عشر من نيسان العام 1996، كان بيريز أمام هزيمة محتملة في انتخابات كان يترقبها الكيان الصهيوني في ظل أسهم مرتفعة لحزب "الليكود"، ولم يكن أمام بيريز سوى خيار عسكري وقّعت على المضي به حليفته أميركا لعلّه يفوز في الانتخابات الإسرائيلية. ذاك اليوم، بدأ العدو الصهيوني يجلي مستوطنيه عن مستعمرات شمال فلسطين المحتلة ليزيح النقاب عن أول أيام عدوان على لبنان سمّاه "عناقيد الغضب" كان هدفه المعلن نزع سلاح المقاومة.

وفي حين كانت المقاومة بصمودها وتصديها للعدوان تحصد المزيد من التأييد الشعبي لترسم أعظم خطواتها باتجاه قلب المعادلة ودفة الموازين لصالحها ضد الكيان الصهيوني، أسفرت التحركات الدبلوماسية التي قامت بها الحكومتان اللبنانية والسورية في العام 1996 عن "تفاهم نيسان" الذي قضى بتجنيب المدنيين عن العمليات العسكرية، والذي أرادته "إسرائيل" تبريراً لوقف أعمالها العدوانية الواسعة كونه يحقق أمناً لسكان مستعمرات الشمال، لكنها فشلت في جعله اتفاقاً يقيّد حركة المقاومة ويحمي جنودها في لبنان، فتكرّس فيه حق لبنان في مقاومة الإحتلال وتحرير أراضيه المحتلة.

وتصدت وحدات الجيش المنتشرة في الجنوب للعدوان الإسرائيلي بمختلف الوسائل المتوافرة لديها، على الرغم من استهداف مراكزها بصورة مباشرة، وكان لصمودها وتشبثها بمواقعها الأثر الكبير في تعزيز صمود المواطنين وعودة النازحين منهم فور انتهاء العملية.[[38]](#footnote-38)

لقد أدت عملية عناقيد الغضب التي بدأت في 11 نيسان العام 1996، وأودت بحياة أبرياء نتيجة العدوان على معسكر "قانا" لجنود الأمم المتحدة وفيه لاجئون، في 18 نيسان العام 1996، إلى تنحية رئيس الوزراء الإسرائيلي – آنذاك – شيمون بيريز ووصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في أيار العام 1996.

ودائماً كما في كلّ القرارات التي تكون ضد الإحتلال الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة الأميركية تقف بالمرصاد، حيث عملت على إجهاض قرارٍ كان يُعدّ له في أروقة مجلس الأمن الدولي لإدانة الكيان الصهيوني، باستخدام حق النقض الـ "فيتو"، وهو ما أدى إلى إحداث صدمة في العالم، واستقالة الأمين العام للأمم المتحدة – آنذاك – بطرس غالي، لأنه أدان "إسرائيل"، فدفع ضريبة تلك الإدانة.

وكانت الفترة التي عاشها لبنان بعد نيسان العام 1996 شهدت أوج التحول الذي أصاب عمق الكيان الصهيوني وجيشه المحتل في جنوب لبنان، وتبلور هذا التحول عبر انهيارات خلّفتها سلسلة عمليات نموذجية قامت بها المقاومة، وأدت فيما بعد إلى الحديث الجدي عن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. فشهد العام 1998 تزايد اختراقات مجموعات المقاومة لخطوط العدو ومواقع الميليشيات، فارتفع عدد العمليات العسكرية التي نفذتها المقاومة ضد الإحتلال، وطاولت نقاط تمركز الجيش الإسرائيلي، وقد نجحت المقاومة اللبنانية في تسديد ضربات موجعة مع بداية العام 1999 إلى قوات الإحتلال، وكان أبرز هذه العمليات اغتيال عقل هاشم رأس الحربة الإسرائيلية في جنوب لبنان، هذه الحرب التي كانت مقدمة للتحرير عام 2000، كان الجيش يؤازر فيها المقاومة على قدر ما يتمتع به من قدرات، لكنه ايضاً كان عرضةً للاعتداءات الإسرائيلية.

**الفرع الثاني: الإنسحاب الإسرائيلي من لبنان العام 2000**

لقد أدت العمليات العسكرية التي قامت بها المقاومة والهزائم المتكررة للجيش الإسرائيلي إلى إندحاره من الأراضي اللبنانية في أيار العام 2000، حيث أعلن إيهود باراك الذي كان رئيس حكومة "إسرائيل" في ذلك الوقت الإنسحاب التام من الجنوب من دون أي اتفاق مع لبنان، وكان ذلك الإندحار هزيمة كبيرة لـ "إسرائيل" ومشروع الأمن الإسرائيلي، بعد أن قامت المقاومة بدور كبير في استنزاف قوات الإحتلال، وجعل بقائه في لبنان عبئاً عسكرياً واقتصادياً وأخلاقياً، وقد قسّمت تلك الحرب تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي إلى ما قبل أيار العام 2000 وما بعده، هنا بدأ التنسيق يكبر بين الجيش اللبناني والمقاومة.

مع مطلع التسعينيات، قررت قيادة الجيش اللبناني سريعًا نشر نصف عديد الجيش على خطوط المواجهة مع العدو الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، وأعطت الأوامر بالتصدي للعدو الإسرائيلي بكل الإمكانيات والوسائل المتوافرة. ونتيجة لوحدة الموقف الوطني وصمود الجيش في مواقعه، وتسارع ضربات المقاومة في حرب استنزاف قلّ نظيرها، اضطر الجيش الإسرائيلي إلى الاندحار عن القسم الأكبر من الجنوب والبقاع الغربي، فكان إنجاز التحرير في 25 أيار العام 2000.[[39]](#footnote-39)

" وقد عبّر "باراك" أثناء الاجتماع الحكومي الذي اتخذ قرار الإنسحاب عن السبب الحقيقي الذي دفع الكيان الصهيوني إلى الانسحاب قائلاً: "في لبنان لا نستطيع فعل شيء على وجه اليقين. ويستطيع حزب الله مواصلة العمل، ولكن يجب المخاطرة؛ لأن البديل هو إما أن ندفن أبناءنا في لبنان، وإما ازعاجات أخرى، وعلينا اختيار أقل الشرور ضرراً"، وهذا اعتراف واضح من "باراك" بأن الإنسحاب جاء نتيجة عدم قدرة الكيان الصهيوني على تحمّل الثمن العالي للاستمرار في احتلال جنوب لبنان بسبب استمرار عمليات المقاومة وإيقاعها العديد من القتلى في صفوف القوات الإسرائيلية وقوات عملائها من جيش لحد. أما نائب وزير الحرب "إفرايم سنيه" فعبّر بشكل أوضح عن سبب انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان حينما أرجعه في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي بعد الانسحاب مباشرة إلى مشاكل في قدرة المجتمع الإسرائيلي على الصمود "[[40]](#footnote-40).

وهكذا جاء الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان بعد 18 عاماً من الاحتلال نتيجةً مباشرة لعمليات المقاومة التي نجحت في ضرب النظرية الأمنية للاحتلال وإضعاف قدرته على الردع؛ إذ لم يكن من الممكن تحقيق هذا الانسحاب من دون المقاومة. ولكن ذلك لم يرق للولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي حيث بدأ في حينها البحث عن ذرائع لعودة الجيش الصهيوني إلى لبنان للقضاء على المقاومة، والذي طالما أرادت الولايات المتحدة و"إسرائيل" تقييد هذا الدعم لإيجاد المزيد من الانقسام وفرض الشروط السياسية على الأطراف العربية، فاستطاعت استصدار القرار 1559 الذي يدعو إلى الانسحاب السوري من لبنان، والذي يعدّه البعض انتصاراً حققته الولايات المتحدة بعد أن ابتزت سوريا بقضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وذلك محاولة منها لإضعاف محور المقاومة في المنطقة، وإضعاف المقاومة في لبنان وإدخالها في صراعات داخلية - بعد أن كانت تعتمد على الوجود السوري فيه لإعطاء الأولوية للمقاومة – تمهيداً لخلق بيئة وفرصة مناسبة للانقضاض عليها وتنفيذ السياسة الأميركية – الإسرائيلية.

**الفرع الثالث: الحرب بالوكالة على لبنان في العام 2006**

بدأت أميركا تعدّ العدة لشرق أوسط جديد، يكون لأمن "إسرائيل" فيه الأهمية الكبرى، بحيث تستطيع الإدارة الأميركية فرض إرادتها على دول المنطقة، للحفاظ على أمن الكيان الإسرائيلي. فبعد الحرب على أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب، ومن ثم غزو العراق لإسقاط النظام العراقي، في مخطط لبقاء دائم للقوات الأميركية في الشرق الأوسط، كانت حرب لبنان، في تموز العام 2006، والتي تعدّ إحدى الحروب بالوكالة عن الولايات المتحدة الأميركية، هدفها القضاء على حزب الله، وتدمير لبنان اقتصادياً ومحاولة تفتيته. وفي الواقع كانت عملية "إسرائيل" العسكرية في لبنان تعدّ الخطوة الأساس لتحقيق فكرة الولايات المتحدة الأميركية عن قيام شرق أوسط جديد، تكون فيه "إسرائيل" المركز السياسي والاقتصادي. وبمعنى آخر، إن أحد أهداف هذا المشروع هو تحقيق أولوية أمن "إسرائيل".

" ومن الواضح أن الحرب ضد لبنان، كان مخططاً لها، سواءٌ أحدثت عملية أسر الجنديين الإسرائيليين أم لم تحدث. وهناك إشارات واضحة تدل على ذلك، خصوصاً أن هذا المخطط لم يكن إسرائيلياً فقط، وإنما كان بمشاركة من الجانب الأميركي وتشجيعه. "وحرب "تدمير لبنان"، كما وصفها الرئيس الفرنسي جاك شيراك، لا تختلف كثيراً عن حرب تدمير العراق. فالهدف الأميركي – الإسرائيلي المشترك أصبح واضحاً، وخصوصاً بعد الإعلان عن مخاض شرق أوسط جديد. وتركّز هذا الهدف حول إعادة رسم الخريطة السياسية والجغرافية للمنطقة، وهو ما يتلاءم مع مصلحة "إسرائيل"، حتى لو استدعى الأمر تقطيع بعض دول المنطقة وتقسيمها"[[41]](#footnote-41).

" والدليل على ذلك، ما أعلنه رئيس وزراء "إسرائيل" إيهود أولمرت، منذ اليوم الأول لبدء العمليات العسكرية في لبنان، من أن هذه العمليات ستستغرق وقتاً، ولن تتوقف حتى تحقيق أهدافها. وهذا يعني أن نهايتها لن تحددها استجابة "حماس" في غزة، أو "حزب الله" في لبنان للشروط الإسرائيلية، بل يحددها تحقيق أهداف موضوعة سلفاً، ومتفق عليها مع الولايات المتحدة الأميركية، وتقوم "إسرائيل" بتنفيذها نيابة عنها"[[42]](#footnote-42). ويؤكد ذلك الدعم الأميركي المطلق لـ "إسرائيل"، والذي بدا واضحاً منذ اللحظات الأولى لبدء تلك الأزمة، " وذلك على النحو الآتي:

أ- تأكيد الرئيس بوش أن "إسرائيل" – بوصفها دولة ذات سيادة – لها الحق في الدفاع عن نفسها.

ب- قول وزيرة الخارجية الأميركية، كونداليزا رايس، قبيل توجهها لحضور مؤتمر روما حول لبنان، ألّا حديث عن وقف إطلاق النار قبل أن ينسحب حزب الله لمسافة 20 كم بعيداً عن الحدود، وإطلاق الجنديين الإسرائيليين، بالإضافة إلى قبول نشر قوات دولية في لبنان على طول الحدود اللبنانية مع "إسرائيل" ومع سورية.

ج- وفي تصريح ثانٍ، قالت رايس إن "ما يجري هو البداية لشرق أوسط جديد". ولتنفيذ هذا التوجه الأميركي- الإسرائيلي، المتفق عليه مسبقاً، تعمّدت الولايات المتحدة الأميركية، علناً، عرقلة الجهود الدولية والإقليمية للوقف الفوري والسريع لإطلاق النار في لبنان. وقد أثبت ذلك ما حدث في مجلس الأمن، وفي اجتماعات الدول الثماني الكبرى، التي عقدت في مدينة سان بطرسبرغ الروسية، في الفترة من 15 إلى 17 تموز 2006، وما حدث في 27 تموز في مؤتمر روما الدولي الخاص ببحث الأزمة اللبنانية والوضع في لبنان.

د- مسارعة واشنطن إلى مدّ "إسرائيل" بجسر جوي عسكري، ففي 22 تموز قامت بإرسال قنابل موجهة بالليزر (قنابل أعماق) إلى "إسرائيل" لدعم حملتها الجوية ضد لبنان (نحو 100 قنبلة من نوع جي بي يو – 28، تزن 2268 كلغ، وهي خاصة بتدمير الأعماق).

هـ- وقامت واشنطن بحشد الرأي العام الدولي، حكومات وشعوباً، لكي يُتاح لها التدخل لفرض الشروط لإقامة ما سمّوه الشرق الأوسط الجديد، لا مقاومة فيه ضد كل ما هو أميركي وإسرائيلي في المنطقة، والتأكد في الوقت عينه من شلّ قدرة كل من سورية وإيران، وخصوصاً فيما يتعلق بمجال حركتهما الرئيسة تجاه دعم المقاومة الإسلامية "[[43]](#footnote-43).

**أهداف الحرب ومجرياتها:**

ربط بعض الباحثين بين حرب العام 2006 والدور الإيراني وملف إيران النووي، فالحرب شُنت إستباقياً على أقوى حلفاء إيران في المنطقة لإضعاف دورها وقدرتها التفاوضية، وللتخلص من تهديد حزب الله الصاروخي اذا اندلعت الحرب الإسرائيلية – الإيرانية- أو الأميركية - الإيرانية.

"وإثر ما كانت تشهده أميركا من تعثّر واضح في العراق، وعودة لعمليات طالبان في أفغانستان، وعناد إيران النووي، وانزعاج عربي من السياسة الأميركية في العراق التي أتاحت لإيران التمدد وزيادة نفوذها، كان على الولايات المتحدة أن تضع حداً لذلك التراجع المتدحرج، ولتزايد الإنتقادات لإدارتها السيئة للحرب على العراق، وأن تحقق انتصاراً مدوياً يعيد خلط الأوراق في لبنان وفلسطين والعراق، ويجعل إيران أكثر انصياعاً للمطالب الأميركية – الأوروبية ولكي يجعل هذا الانتصار الشرق الأوسط أكثر انسجاماً مع الرؤية الجديدة له"[[44]](#footnote-44).

وكانت "إسرائيل" في الوقت نفسه تنتظر اللحظة المناسبة لإعادة الاعتبار لهيبة جيشها بعد الإندحار المذل من لبنان في العام 2000 وإلى قدرته على الردع التي تتراجع منذ حرب تشرين في العام 1973، مروراً بالانتفاضة والمقاومة في لبنان، من دون أن يسجّل هذا الجيش نجاحات بارزة في تلك المواجهات.

كان خطف الجنديين ذريعة ثمينة لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأميركية. الأولى لاستعادة قدرة الردع الاستراتيجية، والثانية لاستعادة الشرق الأوسط كما تصورته الإدارة الأميركية. لعل القضاء على "حزب الله" يثبت الانتصار الأميركي في لبنان، ويضعف حليفته سوريا ويمهد الطريق من دون تردد أمام الخيار العسكري للتعامل مع إيران. وبهذا تكون الحرب هي مخاض ولادة شرق أوسط جديد..

وضعت الحرب أوزارها في الرابع عشر من آب 2006 بعد ثلاثة وثلاثين يوماً من دون أن تحقق "إسرائيل" الأهداف التي وضعتها لها. فلم يتمّ القضاء على حزب الله ولا نزع سلاحه، ولا إيقاع الهزيمة به. وبات من السهل الاستنتاج بأن كوندوليزا رايس لم تنجح في التقدم نحو "الشرق الأوسط الجديد" الذي توقّعت ولادته مع بداية الحرب.

ومع كلّ التعتيم الإعلامي الذي فرضته قوى العدوان على جرائمها الوحشية، فقد تمكن العالم من رؤية استخدام القنابل العنقودية والفوسفورية المحرمة دولياً، وتدمير البيوت، وإحراق الأطفال، ودفنهم تحت أنقاض بيوتهم. وقد فشلت كل الأساليب للنيل من سمعة أداء المقاومة.

ولقد وصفت منظمات حقوق الإنسان هذا العدوان بأنه عدوان وحشي غير مبرر، وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان. " بل إن الأمين العام للأمم المتحدة – في تعليقه على مذبحة قانا الثانية – دعا الأمم المتحدة إلى ضرورة إدانة الهجوم الإسرائيلي على هذه الضربة، وطالب بوقف فوري لإطلاق النار، وبوجوب إدانة هذا العدوان"[[45]](#footnote-45). إلا أن الأمم المتحدة لم تستطع إلزام "إسرائيل" بوقف انتهاكاتها للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني؛ فالأمم المتحدة أصبحت عاجزة عن إصدار قرار ضد "إسرائيل"، في ظل استخدام أميركا لحق الفيتو في مجلس الأمن لمصلحة الأخيرة، ومن ثم أصبحت الأمم المتحدة لا تستطيع أن تؤدي دوراً توفيقياً، أو فرض عقوبات إلا بموافقة أميركا.

وكان مؤتمر روما، أيضاً، وراء الأسباب عينها؛ إذ قررت الولايات المتحدة إعطاء "إسرائيل" تفويضاً وفرصة أطول للقضاء على حزب الله، وإضعاف سورية ولبنان كي يستكمل "الشرق الأوسط الجديد" مخاضه، ويصبح أميركياً بوكالة إسرائيلية، لتصبح تالياً منطقة الشرق الأوسط تابعة للهيمنة الأميركية بالتعاون مع حليفتها "إسرائيل"، ومن ثمّ لا تضطر الولايات المتحدة إلى القلق على أمن الكيان الصهيوني.

وكانت أولى أدوات تسويغ هذه الحرب الترويج بأنها حرب ضد "حزب الله"، ذلك الحزب الإرهابي. ومن هنا بدأت محاولات استمالة بعض السياسيين السُّنة والدروز والمسيحيين في لبنان وغيره، كي يسهل على المعتدين عزل لبنان وحرمانه من التضامن العربي، وهذا كان أيضاً يعدّ مقدمة لتقسيم لبنان. وفي إطار الحملة الإعلامية أيضاً جاءت مقولة "حزب الله" يشكّل دولة داخل الدولة، والدعوة إلى نشر الجيش اللبناني في الجنوب لإحداث الصدام بينه وبين "حزب الله"، ومن ثم تجريد الحزب من السلاح.

وانفجرت الأزمة في "إسرائيل" بسبب الحرب على لبنان، إذ أن أداء الجيش الإسرائيلي كان مخيباً لآمال قادته السياسيين والعسكريين، فلم يستطع تحقيق أهدافه العسكرية ضد قوة حزب الله، فلجأ إلى تدمير واسع في لبنان، شمل السكان والبنية التحتية. وعاشت "إسرائيل" وطأة الجدل حول كيفية تشكيل لجنة للتحقيق في مسار الحرب.

وأدت هذه الأزمة إلى إحداث تغيير كبير في التوجهات السياسية المعلنة للحكومة الإسرائيلية، والتي قامت على أساس تطبيق الحل المنفرد وفرضه أمراً واقعاً على الفلسطينيين والعالم، وهو ما يسمى في "إسرائيل" بخطة الإنطواء، أي الإنسحاب من بعض أجزاء الضفة الغربية نحو الحدود التي تريدها "إسرائيل" لنفسها حدوداً نهائية.

وقد برز بوضوح البعد الإقليمي والدولي للأزمة اللبنانية في مناقشات مجلس الأمن، إذ انحازت الإدارة الأميركية كلياً إلى جانب "إسرائيل". وكان البعد الأخطر لهذا الوضع هو قفز البعد النووي الإيراني إلى القمة، فالقوة الدولية الجديدة بزعامة أوروبا بدأت تركز على مراقبة الشواطئ اللبنانية بواسطة سفنها الحربية، لمنع وصول الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله.

وتحركت الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" لوصف المنظمات العربية المناضلة والساعية إلى تحرير أراضيها، بالإرهاب، بغية تحييد الأسرة الدولية عن حروب تمزيق العراق وفلسطين ولبنان، في خطوة أولى من أجل إقامة الشرق الأوسط الجديد. كما اعتمدت، في خطوة ثانية، على العملاء الذين ألقت الدولة اللبنانية القبض عليهم، على خطط لتمزيق لبنان. وأصبح واضحاً أن تجريد المقاومة من سلاحها وتدمير العراق وتمزيق شعبه، وتهديد سورية وفرض عقوبات عليها، هي أهداف لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بهوية صهيونية غربية.

وأشار بعض المحللين في مراكز الدراسات الإستراتيجية الأميركية إلى أن فكرة الشرق الأوسط الجديد تتحقق من خلال حل مشكلات المنطقة برمتها، والتي تتم طبقاً للمراحل الآتية:

"المرحلة الأولى: إطلاق يد "إسرائيل" لتدمير كل الإمكانات العسكرية أو معظمها، والبنى التحتية لحزب الله وحماس، ثم يأتي دور الولايات المتحدة لتزعّم النظام العالمي على إصدار قرارات من مجلس الأمن، ظاهرها حل المشكلات وباطنها تدمير ما تبقى من هذين العنصرين المناضلين، وتفكيك بنيتهما التحتية، والعمل على إقامة أنظمة سياسية في كل من لبنان وفلسطين لها روابط قوية بالولايات المتحدة وحلف الأطلسي، بما يساعد على فك الارتباط نهائياً بين سورية ولبنان.

المرحلة الثانية: التوجه نحو سورية وإيران من أجل إجبارهما على الانصياع للنظام العالمي. ويشمل هذا التوجه جميع الآليات الدبلوماسية والحصار الاقتصادي، واستخدام القوة العسكرية فيما لو تطلب الموقف ذلك.

المرحلة الثالثة: إعادة تشكيل المنطقة طبقاً للرؤية الأميركية، بدعم الدول الصديقة الموالية للولايات المتحدة الأميركية ومساندتها"[[46]](#footnote-46).  ويستغرق تنفيذ هذه المراحل الثلاث نحو عقد أو أكثر من الزمان. ولكنَّ فشلَ "إسرائيل" في تدمير البنية الأساسية لحزب الله وحماس، أدى إلى تقوية المقاومة في لبنان وفلسطين، لا إلى إضعافهما. كما أن العمليات التي أدت إلى أسر جنود إسرائيليين أوضحت ضعف كفاءة الجيش الإسرائيلي، وإهماله الإعداد المادي والمعنوي للمقاتل، وهو ما أثبته وقوع جنود إسرائيليين في الأسر في حادثين متعاقبين وفى مناطق متفرقة، وكذلك الخسائر التي منيت بها القوات الإسرائيلية في مدينة "بنت جبيل"، وهو أمر أزعج، بطبيعة الحال، للإدارة الأميركية، لأن الأهداف التي رسمتها مع "إسرائيل" لضرب حزب الله، لم تتحقق.

لقد تماثلت المصالح الأميركية - الإسرائيلية، خلال حرب تموز دون أدنى شك، وكانت الأهداف قريبة جداً، وقد تمثلّت في القضاء على المقاومة، ومن ثم تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية، في مقدمة لإقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد للحفاظ على أمن الكيان الصهيوني.

ولكن " لم تكن هزيمة أميركا و"إسرائيل" في حرب تموز العام 2006، هزيمة ميدانية فحسب، بل إنها ارتقت لتكون هزيمة استراتيجية أجبرت أميركا على وضع حد لعملها باستراتيجية القوة الصلبة التي اعتمدتها منذ العام 1990 بعد انحلال الإتحاد السوفياتي وقادتها إلى الميدان وفتح الجبهات في احتلالات متتالية من الخليج إلى أفغانستان إلى العراق. وكانت هزيمة "إسرائيل" في لبنان على يد المقاومة نقطة التحول والانقلاب في السلوك العسكري الغربي في المنطقة؛ حيث يمكن للباحثين أن يؤرخوا ويفصلوا بين ما قبل تموز وما بعده".[[47]](#footnote-47)

لقد تكرست معادلة الجيش والشعب والمقاومة في كل البيانات الوزارية، حيث أن بيانات الحكومة اللبنانية لحظت بشكل مستمر هذه المعادلة، مع اختلاف في التعابير والصياغات، وعلى سبيل المثال أشارت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الأخيرة إلى التمسّك بإتفاقيّة الهدنة والسعي لإستكمال تحرير الأراضي اللبنانية المُحتّلة، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي إعتداء والتمسّك بحقه في مياهه وثرواته، وذلك بشتى الوسائل المشروعة، مع التأكيد على حق المواطنين اللبنانيين في المُقاومة للإحتلال الإسرائيلي وردّ إعتداءاته وإسترجاع الأراضي المُحتّلة. بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت على هذه المعادلة العديد من القوى السياسية في لبنان، وإن كان هناك خلافات مع قوى سياسية أخرى، إلا أن الدولة اللبنانية بأجهزتها تتعامل معها على أنها معادلة قائمة وأساسية وضرورية لحماية لبنان، وعلى رأس هذه المؤسسات الجيش اللبناني وقيادته، وهذا ما كان يؤكده الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بشكل دائم، وهذا ما كانت تؤكده وزارة الدفاع اللبنانية على مر السنوات، وهذا ما انعكس خلال الحرب على الإرهاب إثر دخول الجماعات التكفيرية إبان الحرب في سوريا.

**المطلب الثاني: التّنظيمات المُتطرّفة في لبنان..خطورتها ومواجهتها**

في ظلّ تفاقم الأحداث في سوريا، تمّ وضع لبنان على خارطة "الخلافة الاسلامية". وبدأت العوامل تتضافر من سياسيّةٍ وجغرافيّةٍ واجتماعيةٍ، لتُشكّل أرضيّةً خصبةً لاختراق "داعش" و"جبهة النصرة" لسيادة لبنان وتهدّيد الأمن اللبنانيّ.

**الفرع الأول: دخول التنظيمات المتطرفة إلى لبنان**

دخل تنظيم "جبهة النّصرة"، إلى لبنان واستوطن في منطقة عرسال، ومن ثم لحق به تنظيم "داعش. وعلى الأثر، بدأت تقع تفجيراتٍ متنقّلةً في مناطق مختلفةٍ من لبنان. وقد لعب العنصر الجيبوليتيكي، دوراً رئيسياً في إتاحة الفرصة أمام هذين التّنظيمين لدخول لبنان، نتيجة الحدود التّي تربط لبنان وسوريا، حيث تحدّ سوريا لبنان من الجهتين الشّماليّة والشّرقيّة.

هذه العلاقة الجغرافيّة سمحت بتوغّل الإرهابيّين والسّيطرة على مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي اللبنانيّة في جرود السّلسلة الشّرقيّة، فضلاً عن استهداف عددٍ من البلدات اللبنانيّة، من قِبل العناصر الإرهابيّة على تخوم هذه القرى. دون أدنى شك، كان الربط بين لبنان وسوريا أحد أهم أهداف الجماعات الإرهابية، وذلك من أجل تأمين خط الإمدادت لها من لبنان نحو سوريا. وبالتّالي كان لا بد من دخول المناطق اللبنانية، وهذا ما شكّل خطاً أحمر في المقابل بالنسبة لقوىً لبنانيةٍ رئيسيةٍ، كان على رأسها حزب الله الذّي عمل على الدّفاع عن المناطق الحدوديّة مع سوريا، ولم تكن صدفةً أن "كانت أولى المناطق التّي عملت الجماعات الإرهابية على احتلالها، المناطق الحدودية الفاصلة بين لبنان وسوريا. فتمّت السيطرة على حمص، القصير والزبداني، ومن ثمّ المناطق السّورية التّي يقطنها لبنانيون مثل زيتا، السماقيات، جرماش وربلة. ونجح المسلحون باحتلال هذه المناطق الممتّدة على طول الحدود اللبنانية، كونها تُشكّل همزة وصل بين العاصمة السّوريّة والسّاحل السّوريّ ونقاط الإمداد من لبنان عبر سهل البقاع والبقاع الشّماليّ".[[48]](#footnote-48) و"من أجل فتح معبر الإمداد الرئيسيّ عبر الشّمال اللبنانيّ والسّاحلين السّوريّ واللبنانيّ ما يُشكّل خطراً استراتيجيّاً على العاصمة السّوريّة دمشق"[[49]](#footnote-49).

ولدعم هذا القول تجدر الإشارة إلى أنّه تمّ القبض على باخرة سلاحٍ قادمةٍ إلى مرفأ طرابلس التّي وصلت من ليبيا، مروراً بمرفأ ٍمصريٍّ قادمةً من تركيا، وبعد التحقيقات تبيّن أنّها كانت متّجهةً إلى المجموعات المسلحة، وقد قام الجيش اللبناني بالكشف على الأسلحة والذخائر الموجودة فيها، وهنا يتجلى التكامل في المعادلة الثلاثية وتضافر الجهود بين الجيش والمقاومة.[[50]](#footnote-50)

ولا يخفى أّنّ الشّارع اللبنانيّ قد تأثّر بالأحداث السّوريّة، فقد انقسم اللبنانيّون في موقفهم من الحرب ضد الرّئيس بشّار الأسد، منذ أيامها الأولى مطلع عام 2012، حيث تعاطفت فئةٌ منهم مع الدّولة السّوريّة وقيادتها، مؤكدةً أنّ سوريا هي رئة لبنان، وهي العمق الاستراتيجيّ للمنطقة في الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، فيما ناصرت فئةٌ أخرى المعارضة، ودعمت "الجيش السّوريّ الحرّ"، بينما دعم آخرون "جبهة النّصرة" و"داعش".

لم يكتفِ بعض سكّان المدن كمدينة طرابلس، بالمناصرة السّياسيّة لأحد الطرفين، بل كان قرب منطقتهم من حمص، وتدفق آلاف النازحين إليها؛ عامل تحريضٍ لبعض "السلفيّين" في تلك المدينة للذّهاب للقتال داخل سوريا. وقد قُتل 21 منهم في كمين "تل كلخ" في كانون الأول/ ديسمبر 2012. وما ساعد على توتير البيئة اللبنانيّة؛ خروج ظاهرة "أحمد الأسير" الّذي قام بتفجير الوضع في صيدا، حيث دخل في معركةٍ مع الجيش اللبنانيّ. وفي أواسط عام 2013، بدأت مجموعةٌ إرهابيةٌ معروفةٌ باسم كتائب "عبد الله عزّام" المرتبطة بتنظيم "القاعدة"؛ باستهداف بعض المناطق التّي رفضت الحرب على سوريا بالصّواريخ والسّيارات المفخّخة والانتحاريّين. ثم انتقل الردّ ليشمل الجيش اللبنانيّ. وكذا فعلت "جبهة النّصرة" وتنظيم "داعش"، بعد تمدّدهما من القلمون باتجاه عرسال في أواسط آب/ أغسطس2014 بعد اعتقال أحد قياديّيها في جرود عرسال.

لقد كان عمل التّنظيمين في بداية الأمر يقتصر على وضع متفجراتٍ في مناطق مختلفةٍ من لبنان، وعلى رأسها الضاحية الجنوبيّة لبيروت. ويعود ذلك الاستهداف لتأييدها لحزب الله،[[51]](#footnote-51) الّذي دخل إلى سوريا وشارك في القتال إلى جانب القوات السّوريّة،[[52]](#footnote-52) "من أجل حماية العمق الاستراتيجيّ للمقاومة، والحدّ من التّهديدات التّي تعرّض لها لبنان من المنظّمات الإرهابيّة، والتي انتشرت على طول الحدود اللبنانيّة السّوريّة، واحتلت أجزاءً من الأراضي اللبنانية".[[53]](#footnote-53)

"بعد انسحاب الإرهابيين من القصير، أصبحت سلسلة لبنان الشّرقية من جرد القاع حتى عرسال معقلاً لمئات المسلّحين، الّذين ينتمي معظمهم إلى "جبهة النّصرة" وكذلك تنظيم "داعش"، وقد أنشأ هؤلاء في الجانب اللبنانيّ معسّكرات تدريبٍ ومستشفياتٍ ميدانيةً وشقّوا طرقاتٍ عسكريةً في أعالي الجبال، وحصلوا على سياراتٍ جديدةٍ لتنقلاتهم وعلى أسلحةٍ جديدةٍ أيضاً، هذا فضلاً عن من كان يأتي من القلمون السّوريّ الّذي سيّطرت عليه الجماعات المسلّحة، ومن ثمّ عمل الجيش السّوريّ على تحريره منها، ولذلك بدأ العشرات من هذه العناصر بالانسحاب نحو لبنان، وبدأت تنتشر شبكات تهريب الأفراد والسّلاح والمتفجرات نحو القرى اللبنانيّة".[[54]](#footnote-54) لقد أرخت الأعمال الإرهابيّة بثقلها على الأمن والاستقرار في لبنان، فحيثما حلت هذه الجماعات، حلّ القتل، فضلاً عن أنّ انتشارها أدّى إلى اقسام اللبنانيين سياسيّاً، حول وجود هذه التّنظيمات وكيفية التّعامل معها، خاصةً أنّ هناك فريقا لبنانياً كان يعتبرها جزءاً أساسيّاً من الثّورة السّوريّة، يجب دعمها والتّعامل معها من أجل التخلّص من نظام الرّئيس السّوريّ بشّار الأسد، فيما وجدها آخرون بأنّها تُشكّل تهديداً أمنياً للكيان اللبناني، وقد وقع الخلاف الحادّ بين اللبنانيين حول "جبهة النّصرة"، التّي كانت تأخذ من عرسال مقرّاً لها، على الرغم من تورّطها باستهداف الجيش اللبنانيّ وخطف جنوده.

**الفرع الثاني: انعكاسات عمليات التّنيظمات المتطرّفة في لبنان**

كانت الأعمال الإرهابية ضدّ اللبنانيين مشتركةً بين تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة"، ويمكن القول أنّ عام الـ 2014 في لبنان كان عام "الانتحاريّين"، حيث تنقلت التّفجيرات الإرهابيّة في مختلف المناطق. لم تكن هذه التّفحيرات سهلةً على اللبنانيين الذّين شهدوا دمويّة الإرهاب، حيث تتالت الضّربات الإرهابيّة على شكل تفجيراتٍ انتحاريةٍ حتى منتصف السّنة، لتتحوّل بعد ذلك إلى مواجهاتٍ مباشرةٍ مع الجيش اللبنانيّ عند الحدود، وارتفاعٍ في حدة المعارك مع حزب الله في الجرود، خصوصاً بعد أن استطاعت القوى الأمنيّة تفكيك الكثير من الشّبكات الإرهابيّة في الدّاخل وإغلاق ما عُرف بمعابر سيّارات الموت.[[55]](#footnote-55)

وقد تنقلت التّفجيرات التّي نفّذها الإرهابيون في مناطق مختلفةٍ، وكان هدف بعضها إيقاع فتنةٍ مذهبيّةٍ بين اللبنانيّين، عبر وضع تفجيراتٍ في مناطق سنيةٍ وشيعيةٍ في طرابلس والضاحية الجنوبية لبيروت، ففي الثاني من كانون الثاني/ يناير من 2014، وقع تفجيرٌ انتحاريٌّ في منطقة حارة حريك (الضاحية الجنوبية)، ما أدّى إلى سقوط خمسة ضحايا من المدنيّين، فضلاً عن تفجيرٍ ضخمٍ ضرب منطقة الرويس، وآخرٌ استهدف المستشاريّة الثّقافيّة الإيرانية في بيروت، في تصعيدٍ واضحٍ ضدّ إيران وحزب الله. كما نفذت التّنظيمات الإرهابيّة تفجيراتٍ متنقلةً استهدفت حواجز الجيش اللبنانيّ وعناصره أدّت إلى وقوع عدّة ضحايا من العسكريين، ووقعت عدّة تفجيراتٍ متلاحقةٍ في بيروت، تبناها تنظيم "داعش" الذي وضع في استراتيجيته تأزيم الأوضاع في لبنان.[[56]](#footnote-56)

ولم تقتصر أعمال هذه الجماعات على التّفجيرات، فقد أخذت "جبهة النصرة" و"داعش" منطقة عرسال وجرود السلسلة الشرقية للبنان رهينة واستوطنت فيها وبدأت تستخدمها لتنفيذ مخططاتها الإرهابيّة، علماً أنّ عرسال هي إحدى البلدات اللبنانيّة التّي احتضنت أعداداً كبيرة من النّازحين السّورييّن، وخاصةً من بلدات القلمون والقصير. وتُعدّ عرسال أكبر بلدات منطقة بعلبك الهرمل، إذ تمّتد على مسافة 400 كيلومتر مربع، وتبعد عن بيروت 122 كيلومتراً.

تقع البلدة على سلسلة جبال لبنان الشّرقية، وتشترك مع سوريا بخطٍ حدوديٍّ طوله 50 كيلومتراّ، ويبلغ عدد سكانها الأصليين نحو 35 ألف شخصٍ. ووفقاً لتقدير الجمعيّات العاملة في عرسال، كان هناك ما يقارب 62 ألف لاجئٍ سوريٍ قد عاشوا في البلدة، توزعوا على ما يقارب 167 مخيماً، ومجمعاً سكنياً، إضافة إلى 1300 منْزِلٍ مُستأجرٍ.

وتُعدّ عرسال، بالنسبة لأهالي القلمون الخيار الوحيد، نظرًا لقربها من المناطق التّي تدور فيها الحرب بين الجيش السّوريّ والمعارضة المسلّحة. كما تؤيد غالبيّة سكان بلدة "عرسال" المعارضة السّوريّة. إن هذا النُزوح كلّ التّوقّعات قد فاق ، وأثقل كاهل السّكان قبل السلطات والمؤسسات الدوليّة المعنية باللجوء[[57]](#footnote-57)، وقد حوّلت الجماعات الإرهابية هذه إلى المنطقة قاعدةً لها، لتنفيذ هجماتٍ أدت إلى زعزعة الاستقرار في لبنان، حيث جعلت من "عرسال" منطقة تتحصّن بها بين المدنيّين، فتحول دون دخول الجيش اللبنانيّ إليها، وقد تمّ استهداف الجيش اللبنانيّ والقوى الأمنيّة فيها وتمّ اختطاف 30 عسكرياً إلى الجرود.[[58]](#footnote-58)

ومنذ تاريخ معركة عرسال، وعبر استغلالٍ واضحٍ لقضية العسّكريّين؛ بدأ تنظيما "النّصرة" و"داعش" اللعب بالحياة اللبنانيّة السياسيّة والاجتماعيّة، وابتزاز السّلطات اللبنانيّة، سواءً عبر توجيه التّهديدات بقتل العسّكريّين أو المطالبة بـ"تحرير" الموقوفين الإسلاميّين، أو عبر دعوة الأهالي إلى قطع الطرق وشلّ الحركة في لبنان، أو عبر إعدام أحد العسكريّين وإصدار فيديو وصور بالحادثة وتفجير السّاحة اللبنانيّة سياسياً.[[59]](#footnote-59) لقد وصلت قوى المقاومة في لبنان إلى نتيجةٍ مفادها أنّ المجموعات المسلّحة تزجُّ لبنان بالصراع، فاتّخذت قراراً بمواجهة هذه الجماعات، التّي دخلت الحدود اللبنانية، من أجل الدفاع عن اللبنانيين، ومنع تحويل لبنان إلى بؤرة أمنيّة مشاركة في استهداف الدّولة السّوريّة.

وقد استمرت هذه التهديدات الإرهابية، إلى أنّ تمّ إخراج "جبهة النصرة" من جرود عرسال التي حررها حزب الله، حيث خرج إرهابيو الجبهة في 2 آب/أغسطس 2017، باتجاه منطقة إدلب، وقد تسلّم الجيش اللبنانيّ مناطق جرديّة في عرسال، لم يكن قد دخلها منذ عام 2011.[[60]](#footnote-60) وفي وجه تنظيم "داعش"، كان قرار لبنان حاسماً بالتخلّص من الإرهاب في جرود رأس بعلبك والقاع وطرد التّنظيم الإرهابيّ من المناطق اللبنانية، واستعادة أسرى الجيش اللبناني منه. فجر التاسع عشر من آب/أغسطس من العام 2017 أعلن الجيش اللبنانيّ إطلاق العمليّة العسكريّة تحت اسم "فجر الجرود". أمّا من الجانب السّوري؛ فقد تقدّم حزب الله والجيش السّوريّ، ضمن عملية "وإن عدتم عدنا".[[61]](#footnote-61) لقد أدّت هذه العمليّة إلى السّيطرة على عددٍ من التّلال الحاكمة والمواقع الاستراتيجيّة؛ ، بعد نحو عشرة أيامٍ، أعلن تنظيم "داعش" الإرهابيّ إستسلامه، وجرت بعدها مفاوضات أدّت إلى خروج الإرهابيّين إلى "البوكمال."[[62]](#footnote-62)

لقد حقّق اللبنانيون إنجازاتٍ هامّةٍ، في مواجهات التّنظيمات المُتطرّفة كان لها في الواقع الاستراتيجيّ والسّياسيّ دلالاتٌ كثيرةٌ، أبرزها أنّ لبنان في صلب المعسّكر الحقيقيّ لمكافحة الإرهاب، وأنّه جديرٌ بهذه المواجهة. هذه المعادلة كان لها تأثيٌر على محور الأمن القوميّ العربيّ ككلّ، وخاصةً في ما يتعلق بالأزمة السوّريّة، خاصةً أن هذا الانجاز أسقط مخطّط عزل لبنان عن سورية، الذي كان تنظيم "داعش" يسعى إلى تحقيقه ، والسيطرة على مناطق رئيسيّةٍ فيه من الهرمل وصولاً إلى طرابس وضمّها إلى مناطق "الخلافة" إلا أن التنظيم لم يجد في لبنان بيئة واسعة تتقبله، وكان الأخطر منه "جبهة النصرة" التّي التفّت حولها تياراتٌ سياسيّةٌ لبنانيةٌ جعلتها تتحرّك بسهولة ٍأكبر لتحقيق مشروعها بإقامة إمارةٍ إسلاميةٍ في لبنان، تُشكّل داعماً لها في حربها ضدّ الدّولة السّوريّة، إلاّ أنّ معارك الجرود أسقطت هذه المخططات وحفظت الأمن والاستقرار في لبنان الذّي كان مهدداً بكيانه من هذه التّنظيمات. هكذا إذا، تثبتت معادلة الجيش والشعب والمقاومة، وأثمرت انتصاراً جديداً للبنان، وحمت أنباءه من القتل والأسر وغيرها من قبل التنظيمات الإرهابية، وتكرست هذه المعادلة بين اللبنانيين الذين وجدوا فيها رادعاً لأعداء لبنان، وحاميًا لهم ولامنهم واستقرار بلدهم.

**المطلب الثالث: حفظ الثروة النفطية**

شكّل النزاع بين لبنان وكيان العدو الإسرائيلي مثالاً على النزاعات الحدودية التي تحصل بين الأطراف، خاصةً أنّ النزاع مع كيان العدو هو نزاعٌ ذو شقين بري ومائي، لا سيّما أنّ لبنان يعتبر "إسرائيل" كياناً محتلاً غير معترف به. وبالتزامن مع الطموح الجغرافي والسياسي لكيان العدو، فقد جاءت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لتعقّد النزاع، فما كان إلا أن دخلت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، لكي تساهم في التوصل إلى تفاهم أو إطار أو اتفاق لتعيين هذه الحدود من أجل الاستثمار في الثروات النفطيّة من قبل الجانبين.

إنّ تحرير الوطن والدفاع عن النفس ضدّ أي عدوان يبقى حقاً منسجماً مع مبدأ حقّ تقرير المصير. وقد أكّد فقهاء القانون الدوليّ على مقاومة الاحتلال، المستوحى في الأصل ممّا ورد في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ يصبح حقّ المقاومة في تحرير الأراضي والدفاع عن النفس، من أصل حقّ الإنسان في الحياة. وقد تأكد هذا الحق خلال تدخل المقاومة لحفظ حق لبنان في تفاهم تثبيت الحدود البحرية؛ حيث حقّق لبنان ومقاومته انتصاراً، بإلزام الكيان الإسرائيلي باحترام حقوق لبنان النفطيّة في مياهه، والذي ما كان ليحصل لولا قراره السياسيّ السياديّ بالحفاظ على الثروات، ولولا سواعد المقاومين الذين كانت يدهم على الزناد من أجل حماية حقوق لبنان. إن ما حصل من اتفاقٍ نفطيٍّ جنّب لبنان لكنه ما كان ليحصل لولا وجود المقاومة التي تردع العدو عن الهجوم على لبنان والانتقاص من حقوقه والهيمنة على ثرواته.

لقد لعبت المقاومة دورًا هامًا في المفاوضات من خلال وقوفها خلف الدولة اللبنانية ودعمها وتقديم المساعدة لها وتوجيه رسائل متعدّدة للعدو الإسرائيلي، منها رسالة المسيّرات. ويمكن الاستفادة هنا، من نقاط أشار لها أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في خطاب له بتاريخ 13 حزيران 2022.

فالمقاومة هي نقطة القوة اللبنانية التي على الدولة التمسك بها، كما أعلن السيد نصر الله، ورسالة المسيرات التي قد فهمها الإسرائيلي والأمريكي:

المقاومة لم تجرِ اتفاقًا مع أحد، ولم تلتزم مع أحد وتتابع المجريات ومن حقها أن تقدم على أيّ خطوةٍ في الوقت الذي تراه مناسبًا وبالحجم المناسب وبالشكل المناسب والضغط على ‏العدو لمصلحة المفاوضات والمفاوض اللبناني.

لا بد من إخافة الأمريكيين لا طمأنتهم، وإلّا قاموا بتقطيع الوقت كما فعلوا في ملف الغاز ‏المصري والكهرباء الأردنية.

حزب الله خلف الدولة بالترسيم، ولا يريد أن يتدخّل في ترسيم الحدود البحرية أيّ أنّها هي التي تفاوض وليس هو، وكثيرون أصدروا شائعات حول ذلك.

**رسالة المسيّرات:**

إرسال 3 مسيّرات من أحجام ‏مختلفة وليست مسلحة، وذلك كان مقصودًا.

كان الهدف أن يقصفها العدو لأنّ المقاومة تريد اشتعال نار في المنطقة، ليعلم الجميع في منطقة غير آمنة، ويلتمسوا تهديدًا حقيقيًا وجديًّا.

لأول مرة في ‏تاريخ الكيان الاسرائيلي تطلق باتجاهه 3 مسيّرات في آن واحد.

كان يكفي ‏ثلاث مسيرات لتصل الرسالة، وكنا جاهزين لكل الاحتمالات بحسب السيد نصر الله.

رسالة ‏المسيّرات جاءت للقول نحن جديون، ولا نخوض حربًا ‏نفسية، نحن نتدرج في خطواتنا، وما يتطلبه الموقف سنقدم عليه بدون أيّ تردّد، هذه الرسالة ‏فهمها الإسرائيلي وفهمها الأميركي.

الاتصالات التي حصلت والرسائل التي نقلت للدولة اللبنانية ‏ولنا نحن أيضا، بعد عملية المسيرات، تؤكد بأنّ الرسالة وصلت وفهمت بشكلٍ جديّ.[[63]](#footnote-63)

إذاً، يتضح معنا الدور الهامّ للمقاومة في الدفاع عن لبنان وثرواته، فقد استخدم لبنان الدبلوماسية في حلّ نزاعه، إلّا أنّ هذا العمل الدبلوماسي الذي جرى من خلال المفاوضات غير المباشرة، كان مدعّماً بقوة المقاومة، فأصبح موقف لبنان قويًا لأنه يملك قوة الميدان إلى جانب إرادة تثبيت حقوقه النفطيّة. ومن هنا، فإننا نؤكد أن ّهذا الحق يكفله القانون الدوليّ، وكذلك فإنّ هذا الحق لا يزال قائماً لتحرير ما تبقى من أراضٍ محتلة في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والدفاع عن الأراضي اللبنانية والشعب اللبناني من أيّ اعتداءٍ إسرائيليٍّ. ووفق الاجتهاد القانونيّ، فإنّ هذا الحق لا يمكن لأحدٍ أن ينقضه أو أن ينتقص منه اليوم. لذلك، فإنّ تحرير الوطن والدفاع عن النفس ضدّ أي عدوانٍ يبقى حقاً منسجماً مع مبدأ حقّ تقرير المصير، كما أنّ حقّ المقاومة مستوحىً في الأصل ممّا ورد في مقدمة الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وهنا يصبح حقّ المقاومة في تحرير الأراضي والدفاع عن النفس، من أصل حقّ الإنسان في الحياة.

**الخاتمة:**

أمام أهمية هذه الاستراتيجية والثلاثية المؤلفة من الشعب والجيش والمقاومة، وعدم الرضا الأمريكي الاسرائيلي عن هذا التلاحم الخاص بين الجيش والمقاومة، عملت الولايات المتحدة الأميركية على دعم الجيش اللبناني بالمساعدات، لتحقيق أهداف عدة وعلى رأسها تفكيك هذه المعادلة، لكن لم تنج لأن هذا الجيش يعمل وفق عقيدة وطنية متينة.

وتعد المساعدات الأمريكية للجيش اللبناني، أحد أخطر الملفات التي تسعى واشنطن عبرها للسيطرة في لبنان، وجعله أداة طيعة لها، لتستطيع من خلال نفوذها داخل المؤسسة العسكرية تحقيق أهداف عدة، على رأسها حفظ أمن كيان العدو الإسرائيلي، فضلاً عن تحقيق أجندات داخلية تتعلق في إدخال الجيش اللبناني بمواجهة مع المقاومة، ومن ثم العمل شيئاً فشيئاً على نزع سلاحها. ولا يخفى على أحد المآرب الأمريكية المتعددة من سياساتها في لبنان، خاصةً أن هذا التسليح لا يحول الجيش اللبناني إلى جيش قوي كما هو مطلوب للوقوف في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، بصرف النظر عما يتمتع به هذا الجيش من عقيدة وطنية لا يمكن التشكيك بها، وهو لطالما أثبت من خلال ضباطه وعناصره ارادة الوقوف ولو بالسلاح الفردي في مواجهة دبابات العدو الإسرائيلي.

لقد صرفت الولايات المتحدة الأمريكية نظرها عن دعم جميع القطاعات اللبنانية الاقتصادية والتجارية والخدماتية التي تحتاج الى الدعم وركزّت على تقديم المساعدات العسكرية للجيش اللبناني، وذلك لتحقيق مصالح معينة من خلالها، مع العلم أن القطاعات المذكورة هي بأمسّ الحاجة للدعم، ولكن أغفلت واشنطن عينها عنها لأنها لديها خطّة بديلة لتحقيق فيها أهداف أخرى.

ويظن فريق سياسي داخلي مؤيد لواشنطن، أن المساعدة الأميركية المقدمة إلى الجيش اللبناني والقوى الأمنية، ستؤدي إلى تنظيم جيش كامل التسلح والتجهيزات تضعه بمصاف الجيوش القوية على الأقل في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يصبح قادراً على ردع العدو الإسرائيلي، ولكن من خلال البحث في المساعدات الأمريكية العسكرية للجيش اللبناني بطريقة أكثر دقة، سنجد أن الأمر مختلف تماماً إذ إن واشنطن لن تدعم الجيش اللبناني بدبابات ابراهامز، ولا بطائرات اف18 أو 16، ولا بهليكوبترات أباتشي وكوبرا، أو بصواريخ كروز توماهوك الذكية التوجيه، لأنه في هذه الحالة سوف يهدد أمن "إسرائيل"، فالإدارة الأميركية عندما تسلح الجيش اللبناني تسلحه بشكل لا يكون قادراً فيه على مواجهة اسرائيل، فضلاً عن تحويله جيش داخلي يضبط حدوده، ويقوم بالإشراف على مراقبة الشريط الحدودي اللبناني- السوري.

تسعى واشنطن من خلال تقديم المساعدات المادية والعسكرية للجيش اللبناني إلى تحقيق الأهداف التالية:

1-اكتساب النفوذ داخل المؤسسات السياسية والأمنية في لبنان.

2-إقامة وجود عسكري أميريكي دائم داخل لبنان.

3-احراج لبنان عبر المساعدات في تمرير صفقات في مجال الطاقة ومصالح اقتصادية أخرى.

4-منع روسيا وايران والصين من تقديم المساعدات المادية والعسكرية للبنان (تعتبر الولايات المتحدّة الأمريكية أنه لا يمكن للجيش اللبناني الحصول على مساعدات من دول أخرى وأمريكية في آن واحد).

5-إعداد العدة والميدان والظروف الموضوعية والعمل الدؤوب لتحقيق ما أمكن من تابعية في لبنان.

6-التمهيد لاستغلال المتغيرات في الساحة اللبنانية تتيح المواجهة وفرض الإرادة الأميركية كاملة على لبنان.

7-افتعال حرب أهلية من خلال الصدام بين الجيش والمقاومة.

8-دفع الجيش اللبناني الى ممارسة دور الحارس للحدود الإسرائيلية مع لبنان.

9-تهيئة جيش لبناني يلعب دور قوات الـيونيفيل حاليًا في جنوب لبنان، بشكل كامل إذا تمّ سحب كامل القوات من الحدود اللبنانية.

10- بالإضافة إلى ما تقدم، فأن أمريكا تحاصر لبنان، وتمنع عنه المساعدات وتفاقم الأزمة الاقتصادية من أجل مواجهة حزب الله، ومع كل ذلك لم تنجح في مساعيها بتقليب كل الشعب اللبناني على المقاومة.

**لائحة المراجع**

**المراجع العربية**

**الكتب**

-إبراهيم أبوخزام، الحروب وتوازن القوى، الطبعة الأولى، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، 1991.

-تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008 .

-التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، لا كاتب، الكتاب السنوي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 266 – 267.

-صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، الطبعة الأولى، الكويت عالم المعرفة، 1982.

غازي نهار، الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، عمان، دار الأمل، 1993.

-علي عبد الحسين عبد الله، أمن الخليج في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار الطبعة الأولى، دمشق، مؤسسة رسلان، 2011.

-علي ليلى، الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 2012

-غراهام ايفانز وجيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، الطبعة الثانية، الامارات، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، 2004،.

-معاذ البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق و أثره على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، الأردن – عمان، دار الحامد للنشر ، 2012.

-هايل عبد المولى طشطوش‎، الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل،2012 .

**الدراسات والأبحاث**

-الخميسي الشيبي، الأمن الدولي والعلاقـة بين مـظمة حلف شـال الأطلسي والدول العربية (فترة ما بعد الحرب الباردة)، رسالة مـقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

-سليمان الحربي، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته " دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،.

-علي شكر، العالم الإسلامي ومتغيرات العلاقات الدولية بعد أحداث 11 أيلول، أطروحة دكتوراره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، 2010 .

-فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2004.

-محمد خوجة، الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

-نبيل بن حمزة، البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري، رسالة أعدت لنيل الماستر في العلاقات الدولية، رسالة أعدت لنيل الماستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014.

**الدوريات والصحف**

-صلاح عبد العاطي، مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي، الحوار المتمدن-العدد: 1828 -16 تموز/ يوليو 2007.

-عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، القاهرة ، 2005 .

-عيسى درويش، ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي،مجلة الفكر السياسي، دمشق، عدد مزدوج الرابع والخامس، 1998-1999.

- مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 4 القاهرة 2005 .

**المواقع الالكترونية**

-أحمد المغازي، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة، مركز أسبار للدراسات والبحوث والاعلام، تاريخ زيارة الموقع في 20 كانون الثاني/يناير 2016،http://www.asbar.com/ar/monthly- issues/1129.article.htm

أسس ومبادئ الأمن الوطني، موقع المقاتل، تاريخ الزيارة في 5 كانون الثاني/يناير 2016، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec08.doc_cvt>. htm <http://www.qudsn.ps/article/15412>

-ايهاب الدين مكاوي، البعد السياسي للأمن الوطني السوداني:الأبعاد والمرتكزات، صحيفة الصحافة السودانية، 3 تشرين الأول، 2016، تاريخ زيارة الموقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <http://alsahafasd.com/1590708>

**المراجع الأجنبية**

curity: Towards a Political Philosophy of Continental Thought London: Routledge, 1996, P: 121.

Edward.Azar, National Security in the Third World.Center for International and Conflict Mangement, University of Mary Land, 1988, P1.

M.Berko Witz and P.G.Bock: American National Security, NewYork, Free Press 1965,The J.Hopkins University Press.1982.P.19

Michael Dillon, Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental Thought London: Routledge, 1996, P: 121.

Wlater Lippman, US Foreign Policy, Shield of the Republic, Boston, Mass, Little Brown, 1943, P21

Paul D. WILLIAMS, Security Studies: an introduction. Routledge, United State of America, 2008, p 261.

Wlater Lippman, US Foreign Policy, Shield of the Republic, Boston, Mass, Little Brown, 1943, P2

1. صلاح عبد العاطي، **مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي،** الحوار المتمدن-العدد: 1828 -16 تموز/ يوليو 2007. [↑](#footnote-ref-1)
2. نبيل بن حمزة، **البعد الاقتصادي للأمن الوطني الجزائري**، رسالة أعدت لنيل الماستر في العلاقات الدولية، رسالة أعدت لنيل الماستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014، ص 21. [↑](#footnote-ref-2)
3. انظر، هايل عبد المولى طشطوش‎، **الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد،** الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل،2012 ، ص 18. وانظر، معاذ البطوش، تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق و أثره على الأمن القومي العربي، الطبعة الأولى، الأردن – عمان، دار الحامد للنشر ، 2012، ص 33. [↑](#footnote-ref-3)
4. Michael Dillon, ***Politics of Security****:* ***Towards a Political Philosophy of Continental Thought London***: Routledge, 1996, P: 121. [↑](#footnote-ref-4)
5. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،** الطبعة الثانية**،** الامارات، **ترجمة مركز الخليج للأبحاث**، 2004، ص 671. [↑](#footnote-ref-5)
6. سليمان الحربي، **مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته " دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 10. [↑](#footnote-ref-6)
7. صلاح عبد العاطي، المرجع السابق، **مشروع الشرق الأوسط وتداعياته على الأمن القومي العربي**. [↑](#footnote-ref-7)
8. غازي نهار، **الأمن القومي العربي**، الطبعة الأولى، عمان، دار الأمل، 1993، ص 10. [↑](#footnote-ref-8)
9. M.Berko Witz and P.G.Bock: ***American National Security***, NewYork, Free Press 1965,The J.Hopkins University Press.1982.P.19 [↑](#footnote-ref-9)
10. Wlater Lippman, ***US Foreign Policy, Shield of the Republic***, Boston, Mass, Little Brown, 1943, P21 [↑](#footnote-ref-10)
11. Edward.Azar, ***National Security in the Third World.Center for International and Conflict Mangement***, University of Mary Land, 1988, P1. [↑](#footnote-ref-11)
12. علي شكر، **العالم الإسلامي ومتغيرات العلاقات الدولية بعد أحداث 11 أيلول،** أطروحة دكتوراره، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية، 2010 ص 44. [↑](#footnote-ref-12)
13. انظر، أحمد المغازي، **واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة**، مركز أسبار للدراسات والبحوث والاعلام، تاريخ زيارة الموقع في 20 كانون الثاني/يناير 2016،<http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129.article.htm> [↑](#footnote-ref-13)
14. انظر، ايهاب الدين مكاوي، **البعد السياسي للأمن الوطني السوداني:الأبعاد والمرتكزات**، صحيفة الصحافة السودانية، 3 تشرين الأول، 2016، تاريخ زيارة الموقع في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، <http://alsahafasd.com/1590708> [↑](#footnote-ref-14)
15. نبيل ابن حمزة، المرجع السابق، ص 51. [↑](#footnote-ref-15)
16. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص 322. [↑](#footnote-ref-16)
17. Paul D. WILLIAMS, ***Security Studies: an introduction***. Routledge, United State of America, 2008, p 261. [↑](#footnote-ref-17)
18. تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الطبعة الأولى، الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008 ، ص 324 – 325. [↑](#footnote-ref-18)
19. انظر، فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني تصور شامل**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 87 [↑](#footnote-ref-19)
20. فهد بن محمد الشقحاء، المرجع نفسه، ص 88. [↑](#footnote-ref-20)
21. محمد خوجة، **الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، ص 3. [↑](#footnote-ref-21)
22. أحمد المغازي، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-22)
23. **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 266 – 267. [↑](#footnote-ref-23)
24. انظر، صلاح الدين حافظ، **صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي**، الطبعة الأولى، الكويت عالم المعرفة، 1982، ص 154. [↑](#footnote-ref-24)
25. عبد النور بن عنتر، **تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 160، القاهرة ، 2005 ، ص 56. [↑](#footnote-ref-25)
26. مصطفى علوي، **الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن الدولي**، مجلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 4 القاهرة 2005 ، ص 15. [↑](#footnote-ref-26)
27. علي ليلى، **الأمن القومي العربي في عصر العولمة: اختراق الثقافة وتبديد الهوية**، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 2012، ص 59. [↑](#footnote-ref-27)
28. أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، 1991، ص 50-55. [↑](#footnote-ref-28)
29. عيسى درويش، **ركائز الإستراتيجية في خدمة الأمن القومي**،مجلة الفكر السياسي، دمشق، عدد مزدوج الرابع والخامس، 1998-1999، ص 1. [↑](#footnote-ref-29)
30. انظر، الخميسي الشيبي، **الأمن الدولي والعلاقـة بين مـظمة حلف شـال الأطلسي والدول العربية (فترة ما بعد الحرب الباردة)،** رسالة مـقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص 12. [↑](#footnote-ref-30)
31. انظر، **أسس ومبادئ الأمن الوطني،** موقع المقاتل، تاريخ الزيارة في 5 كانون الثاني/يناير 2016، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/sec08.doc_cvt.htm> [↑](#footnote-ref-31)
32. أنظر أنظر ايضاً علي عبد الحسين عبد الله، **أمن الخليج في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية**، دار الطبعة الأولى، دمشق، مؤسسة رسلان، 2011، ص 19. [↑](#footnote-ref-32)
33. إبراهيم أبوخزام، **الحروب وتوازن القوى**، الطبعة الأولى، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 60- 61. [↑](#footnote-ref-33)
34. علاء التميمي، "اليوم: الذكرى الـ 13 لتحرير جنوب لبنان"، 2013/05/25، شبكة قدس، <http://www.qudsn.ps/article/15412>. [↑](#footnote-ref-34)
35. يوميات عدوان "عناقيد الغضب" 1996، موقع المقاومة الاسلامية في لبنان، <https://www.moqawama.org/essaydetails.php?eid=3126&cid=182> [↑](#footnote-ref-35)
36. مرجع سابق، يوميات عدوان "عناقيد الغضب" 1996، موقع المقاومة الاسلامية في لبنان، <https://www.moqawama.org/essaydetails.php?eid=3126&cid=182> [↑](#footnote-ref-36)
37. حسين عبدالله، "عدوان تموز: نقطة التحول في المواجهة مع العدو"، جريدة الانتقاد ـ العهد اللبنانية، [archive.alahednews.com.lb](http://archive.alahednews.com.lb/alahed.org/archive/2003/0108/case/doc1.htm). [↑](#footnote-ref-37)
38. عملية عناقيد الغضب نيسان 1996، محطات تاريخية، موقع الجيش اللبناني، <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/historical_events> [↑](#footnote-ref-38)
39. محطات تاريخية، موقع الجيش اللبناني، <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/historical_events> [↑](#footnote-ref-39)
40. دراسة بعنوان: "الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. هزيمة نفسية وعسكرية للاحتلال"، المركز الفلسطيني للإعلام، 8/6/2000، [www.palestine-info.com](http://www.palestine-info.com) [↑](#footnote-ref-40)
41. مرسي عطاالله، "حرب الهروب من قيود السلام"، جريدة الأهرام (قضايا وآراء)، 27 تموز 2006. [↑](#footnote-ref-41)
42. مقال بعنوان: "عن الحرب بالوكالة في الشرق الأوسط"، جريدة الشرق الأوسط، 24 حزيران 2006. [↑](#footnote-ref-42)
43. دراسة بعنوان: "الدور الإسرائيلي للحرب بالوكالة عن أمريكا في لبنان"، موسوعة مقاتل، [www.moqatel.com](http://www.moqatel.com).. [↑](#footnote-ref-43)
44. دراسة بعنوان: "التداعيات الاقليمية للحرب الاسرائيلية على لبنان"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، 1/10/2006، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?12957#.VEJDY2eSzos> . [↑](#footnote-ref-44)
45. مقال بعنوان: "من 29 تموز الى 26 آب.. وهدأ لبنان"، <http://www.shbabclub.com/vb/archive/index.php/t-26600.html> [↑](#footnote-ref-45)
46. "الدور الإسرائيلي للحرب بالوكالة عن أمريكا في لبنان"، م.س [↑](#footnote-ref-46)
47. د. أمين حطيط، "نصر تموز 2006 (نصر إسرائيلي غير المعادلات الدولية)"، مجلة رسالة المعلم، تجمع المعلمين في لبنان، السنة التاسعة، العدد 42، أيلول 2013. [↑](#footnote-ref-47)
48. نضال حمادة، المرجع السابق، ص 19. [↑](#footnote-ref-48)
49. أحمد شبيب مسلماني، المرجع السابق، ص 129. [↑](#footnote-ref-49)
50. أنظر، رضوان مرتضى، **رحلة سفينة لطف الله 2 لم تنته بعد، صحيفة الأخبار اللبنانية**، العدد 1820، الجمعة 28 ايلول/سبتمبر 2012. [↑](#footnote-ref-50)
51. انظر لمزيد من المعلومات، **تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1071**، للفترة المشمولة بالتقرير من27 حزيران/يونيو إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، مجلس الأمن، 11. [↑](#footnote-ref-51)
52. RICK GLADSTONE and ANNE BARNARDAUG, **U*.S. Accuses Hezbollah of Aiding Syria’s Crackdown***, 10,August,2012, <https://www.nytimes.com/2012/08/11/world/middleeast/us-officials-say-hezbollah-helps-syrias-military.html> [↑](#footnote-ref-52)
53. أحمد شبيب مسلماني، **المرجع السابق**، ص 123. [↑](#footnote-ref-53)
54. نضال حمادة، **المرجع السابق،** ص 224 حتى 225. [↑](#footnote-ref-54)
55. انظر، محمد نمر ، **2014 سنة الانتحاريّين في لبنان: تفاصيل المواجهة،** "النهار"، 22 كانون الأول/يناير 2014، تاريخ الزيارة، 17 حزيران/يونيو 2016، <https://www.annahar.com/article/200078-2014-> [↑](#footnote-ref-55)
56. رضوان مرتضى**، "داعش" تعلن بدء غزوة لبنان،** صحيفة **ا**لاخبار اللبنانية، العدد 2329، 27 حزيران/يونيو 2014، ص 2. [↑](#footnote-ref-56)
57. **أوضاع اللاجئين السوريين في عرسال، اللجنة السورية لحقوق الإنسان**، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، 31 تموز/يوليو2018، تاريخ الزيارة 20 ايلول 2018، <http://www.shrc.org/?p=32465> [↑](#footnote-ref-57)
58. انظر، رفعت سيد أحمد، المرجع السابق، 253. [↑](#footnote-ref-58)
59. انظر، محمد نمر، المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-59)
60. **"النصرة" خارج لبنان: الحريري عن الصفقة: إنجازٌ كبير**، "الأخبار"،العدد 3241، الخميس 3 آب/اغسطس 2017، ص 2. [↑](#footnote-ref-60)
61. **19** **آب 2017: الذكرى الأولى لانطلاق عمليتي "فجر الجرود" و"وإن عدتم عدنا" ضدّ تنظيم "داعش" الإرهابي**، إذاعة النور، 19 آب/أغسطس2018، [http://www.alnour.com.lb/news/](http://www.alnour.com.lb/news/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86/327793/19-%D8%A2%D8%A8-2017--%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A--%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%88%D8%AF--%D9%88-%D9%88%D8%A5%D9%86) [↑](#footnote-ref-61)
62. انظر، المرجع نفسه، الذكرى الأولى لانطلاق عمليتي "فجر الجرود". [↑](#footnote-ref-62)
63. أنظر، **كلمة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله حول آخر التطورات السياسية 13-7-2022**، موقع العهد الإخباري، <https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=44030&cid=148> [↑](#footnote-ref-63)